بنك الأمل للتمويل الأصغر.. إنجازات مستمرة رغم التحديات والمتغيرات المحلية والدولية

بنك اليمن والخليج يدشن برنامج خطوة..

القطاع المصرفي .. صعوبات كبيرة بحاجة لتدخل حكومي سريع لتجاوزها

المصارف

Al-Masarif

سبتمبر 2024

العدد (35)

www.yemen-yba.com

مجلة شهرية - تصدر عن جمعية البنوك اليمنية - تعنى بالجوانب الاقتصادية والمالية والمصرفية

A Monthly magazine - issued by Yemen Banks Association- Concerned with economic, financial and banking aspects

المخاطر ومكافحة الجرائم المالية

من التنمية والعطاء

البنك الأهلي اليمني

NBY

بنك كل اليمنيين

NBYBank NBYBank.YE 01/570885 www.nby.com.ye

البنك اليمني للإنشاء والتعمير
Yemen Bank for Reconstruction & Development

البنك الأول في اليمن
The First Bank in Yemen

أهلاً وسهلاً بكم في مكتب المطار

خدماتنا

EXCHANGE

بيع وشراء العملات النقدية
بأسعار منافسة

إصدار حوالات

فتح حسابات بجميع
العملات

إصدار بطائق ماستر كارد
مسبوقة الدفع

YBRDYE | 8000022 | WWW.YBRDYE.COM

المصارف
Al-Masarif

العدد (35) | سبتمبر 2024

مجلة شهرية تصدر عن جمعية البنوك اليمنية تعنى بالجوانب الاقتصادية والمالية والمصرفية

تصدر كل شهرين مؤقتاً

www.yemen-yba.com

الجمهورية اليمنية- صنعاء

شارع الزبيري- عمارة بنك قطر- أمام البنك العربي

تلفون: ٥٧٠٠٨٨/٩ -٠١ **فاكس:** ٢٤٢٣٠٥-٠١

ص.ب: (١١٣١٨) صنعاء

المشـرف العـام- رئيس التحرير

محمود قائد ناجي

القائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة

مديـر التحريـر

فؤاد أحمد يحيى

عضو هيئة التحريـر

قائد رمادة

العلاقـات العامـة

عبدالحميد المطري

الإخـراج الفني والتنفيـذ

سلطان الصالحي

البريـد الإلكترونـي

ybanet@yemen-yba.com

الإعـلانات

يتم الاتفاق بشأنها مع هيئة التحرير

المقالات المنشورة لاتعبر بالضرورة عن رأي المجلة

محمود قايد ناجي: لدينا الثقة الكاملة بقدرة البنوك اليمنية في التغلب على الصعوبات التي تواجهها

18

مدين عبدالجليل: القطاع المصرفي اليمني.. دور حيوي في دعم التنمية والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي

24

نظمتها جمعية البنوك اليمنية بالتعاون مع مصلحة الضرائب.. ورشة عمل للبنوك حول الاقرار الضريبي الإلكتروني

06

مصرف اليمن البحرين الشامل يشارك في المؤتمر المصرفي العربي- قطر 2024

12

انعقاد الملتقى السنوي الأول لإدارة المخاطر في البنوك والمؤسسات المالية

16

الجمعية العمومية لكاك بنك تصادق على نتائج الأعمال للسنة المالية 2022

08

كتابات

عبدالباسط الشريف 38

أسامة الشوخي 32

محمد ثامر 34

عادل الذمراني 37

مفتتح

محمود قائد ناجي
القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك اليمنية

القطاع المصرفي .. صعوبات كبيرة بحاجة لتدخل حكومي سريع لتجاوزها

تكتسب الحكومات شرعيتها من خلال الالتزام بتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين وتحقيق النمو الاقتصادي والوفاء به، ويكاد يكون ذلك الالتزام قاسما مشتركا في السياسات الاقتصادية للحكومات سواء كان ذلك في الدول المتقدمة أو النامية أو الأقل نمواً.

وفي سبيل ذلك تعمل الحكومات على حشد الموارد المالية والبشرية ووسائل التكنولوجيا الحديثة للوفاء بذلك الالتزام، وعلى الرغم من توفر الكثير من الموارد المالية ووسائل التكنولوجيا الحديثة للدول المتقدمة، وإلى حد ما في الدول النامية، فتلك الدول لا تكل في السعي إلى تحفيز شركات القطاع الخاص للاضطلاع بدور رئيسي في تقديم الخدمات ودفع عجلة النمو الاقتصادي في البلاد، وتلعب البنوك والشركات المالية الكبيرة دورا محوريا في حشد مدخرات القطاع الخاص وتوجيهها لدعم مشاريع التنمية، وعلى وجه الخصوص، تلك التي يقوم بها القطاع الخاص، كما تقوم البنوك بتقديم مختلف الخدمات المالية اللازمة لضمان استمرارية حركة النشاط الاقتصادي ونجاح مشاريع التنمية.

أما الحكومات في الدول الأقل نموا، فتواجه معضلة كبيرة في الوفاء بتعهداتها لتقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها وتحقيق مستوى مقبول من النمو الاقتصادي، حيث تفتقر تلك الحكومات إلى الموارد المالية الكافية ووسائل التكنولوجيا الحديثة والخبرات المهنية المطلوبة، ولم يعد أمامها من سبيل للوفاء بالتزاماتها لمواطنيها، سوى اللجوء إلى الموارد والخبرات المتوفرة في القطاع الخاص والاستعانة بالقطاع الخاص للقيام بذلك الدور نيابة عنها، وهنا يتجلى الدور الذي تقوم به البنوك، سواء في توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل نشاط القطاع الخاص ومشاريعه، أو بتقديم الخدمات المالية المتطورة لتسهيل عملية تنفيذ تلك المشاريع أو لضمان عوامل النجاح لها، وكل ما سبق الإشارة إليه، يؤكد أهمية وجود قطاع مصرفي قوي وقادر على أداء دور حيوي وفعال في دفع عجلة النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو الاقتصادي، سواء كان ذلك في دول متقدمة أو نامية أو تلك الأقل نمواً، كشرط أساسي لتحقيق التنمية.

وبلادنا القابعة دون حراك، في قائمة الدول الأقل نموا، تفتقر إلى الموارد المالية والبنية التحتية اللازمة للوفاء بمتطلبات النمو الاقتصادي، وتعاني من طفرة سكانية غير عادية، هي أشد ما تكون حاجة إلى تنشيط حركة النشاط الاقتصادي وتحقيق ولو مستوى محدود من النمو المطلوب لمواجهة الطلب المتزايد على الخدمات الأساسية كالرعاية الصحية والتعليم... وغيرها، ولن يتسنى لها تحقيق ذلك إلا بوجود بنية تحتية قوية توفر الدعم المطلوب للحركة الاقتصادية وبيئة استثمارية خالية من القيود والتعقيدات، تحفز المستثمرين.

ولا شك أن النظام المالي والمصرفي القوي والمتماسك يقع في صلب البنية التحتية الداعمة للنشاط الاقتصادي والاستثماري، ويحق لنا هنا أن نتساءل عن الوضع الذي وصل إليه قطاعنا المصرفي، وما إذا كان مؤهلا لأداء الدور المناط به في دعم النشاط الاقتصادي بما يساعد على توفير فرص العمل للشباب، وتحسين مستوى معيشة المواطن.

ولا شك أن الإجابة على هذا السؤال قد تكون مخيبة للآمال، فعلى الرغم من الدور البارز الذي قامت به مؤسسات القطاع المصرفي خلال العقود الماضية في دعم التنمية والتوسع في الأنشطة الاقتصادية فهي تعاني في الحاضر من العديد من الصعوبات والمخاطر التي أنهكت قدراتها ومواردها، وأثرت على مراكزها، وهي بحاجة اليوم إلى التفاتة جادة وسريعة من قيادة الدولة، وإلى دعم ومساندة من الجهات الحكومية المعنية بالإشراف على نشاط هذه المؤسسات.

ومع إقرارنا وامتناننا للدور الذي لعبه البنك المركزي اليمني في مساندة البنوك وتجنيبها العديد من المخاطر خلال السنوات الماضية، وإدراكنا للمستوى العالي من الحرص الذي أبدته قيادة البنك المركزي في ضمان السلامة لأصول البنوك وأموال المودعين لديها، فإن تطورات الوضع في القطاع تحتم علينا أن نناشد قيادة البنك المركزي تقديم المساندة الفعالة والدعم الكافي والعاجل بالسيولة النقدية وتقديم المعالجات الناجعة والسريعة للصعوبات الجمة التي تواجه القطاع في هذا الظرف الزمني الحرج، خاصة تلك الصعوبات التي برزت بعد إصدار قانون منع التعاملات الربوية، ونحث قيادات الدولة، وحكومة التغيير الجذري، على الإسراع بإعلان الاستراتيجية الوطنية لسداد الدين العام والبدء في تنفيذها، مع التنبيه إلى أن الوقت عامل مهم في نجاح المعالجات، وأن البطء في إصدار استراتيجية سداد الدين أو في تنفيذ المعالجات المطلوبة قد يتسبب بمضاعفات خطيرة وبعيدة المدى، تؤثر على بنية القطاع المصرفي وتماسكه، وتمتد آثارها لتصيب مجمل مقومات النشاط الاقتصادي في البلاد.

نظمتها جمعية البنوك اليمنية بالتعاون مع مصلحة الضرائب..

ورشة عمل للبنوك حول الاقرار الضريبي الإلكتروني

الكبسي: انعقاد الورشة يأتي في إطار التوجهات الحكومية نحو مواكبة التطورات والسعي للارتقاء بالعمل الضريبي

نظمت جمعية البنوك اليمنية بالتعاون مع مصلحة الضرائب بصنعاء في ال 29 من أغسطس 2024 ورشة عمل حول التطبيق الفني للإقرار الضريبي الإلكتروني.

وفي افتتاح الورشة أشار القائم بأعمال رئيس مصلحة الضرائب وحيد الكبسي إلى أن انعقاد الورشة يأتي في إطار التوجهات الحكومية نحو مواكبة التطورات والسعي للارتقاء بالعمل الضريبي من خلال تقديم الخدمات الضريبية الإلكترونية وبما يساعد على تحقيق المزيد من الشفافية الضريبية ويحافظ على حقوق المكلفين ويسهل ويبسط الإجراءات الضريبية ويوفر الوقت والجهد للإدارة الضريبية والمكلفين على حد سواء.

وأكد أن المصلحة ومن خلال توجهها لأتمتة

الجرموزي: تسهيل تحصيل الضريبة عبر المحافظ الإلكترونية للبنوك سيساعد في تعافي القطاع المصرفي وتحريك عجلة التنمية

كافة الإجراءات الضريبية تهدف إلى تحسين علاقة الإدارة الضريبية مع المكلف وإعادة الثقة بين المكلف والادارة الضريبية.

ولفت إلى أن هذه الورشة تأتي في إطار جهود المصلحة لتعزيز وتطوير الشراكة مع البنوك والقطاع الخاص للارتقاء بالعمل الضريبي وتقديم كافة أنواع التسهيلات وتبسيط الإجراءات .

وأشاد الكبسي بالتعاون القائم بين مصلحة الضرائب وجمعية البنوك اليمنية.. مؤكدا استعداد المصلحة لحل اية إشكالية قد تواجه البنوك.

من جهته أوضح مساعد رئيس جمعية البنوك اليمنية أكرم الجرموزي أن انعقاد الورشة يأتي بهدف تعزيز الشراكة الحقيقية بين القطاع المصرفي ومصلحة الضرائب من خلال التطبيق العملي للإقرار الضريبي الشهري والسنوي إلكترونيا وبما من شأنه مساعدة البنوك في تقديم بياناتها المالية ذاتيا وبموثوقية إضافة إلى تقريب وجهات النظر لحل كافة القضايا المعلقة بين القطاع المصرفي ومصلحة الضرائب.

وأشار إلى أن تسهيل تحصيل الضريبة عبر المحافظ الإلكترونية ونشر ثقافة السداد الإلكتروني عبر البنوك سيساعد في تعافي القطاع المصرفي إضافة إلى تحريك عجلة التنمية الاقتصادية للبلد .

وثمن تعاون قيادة مصلحة الضرائب مع البنوك فيما يتعلق بحل القضايا العالقة كقبول الشيكات في سداد الإقرارات وبعض مشاكل بنود الإقرار الضريبي.

استعرضت الورشة عددا من أوراق العمل التي تضمنت كيفية تقديم الإقرارات الضريبية وإدخالها إلكترونيا وكيفية استخدام المنصة إلكترونيا وتدريب المختصين من البنوك على كيفية إدخال هذه الإقرارات الشهرية للضريبة ومعالجة الأمور المحاسبية عند التحول من تقديم الإقرار اليدوي إلى الإقرار الإلكتروني وتسهيل السداد عبر المحافظ الإلكترونية التي وفرت للبنوك الوقت والجهد.

كما ناقشت أوراق العمل آلية استقبال الإقرارات لدى كبار المكلفين كالإقرار الإلكتروني في البيئة التجريبية وحسابات البنوك من ناحية السدادات الإلكترونية والأرصدة المدينة أو الدائنة المرتبطة بالاستحقاقات الضريبة وكيفية ربط الإقرارات الإلكترونية بالمحاسب القانوني الذي بدوره يقوم بالمصادقة الإلكترونية الثنائية والتي يمكن من خلالها تعديل الإقرار في حالة رفض المحاسب القانوني للإقرار .

وفي ختام الورشة تم تكريم المشاركين بالشهادات التقديرية.

مصرف اليمن البحرين الشامل
Shamil Bank
of Yemen & Bahrain

Western Union

استلم حوالتك **بسرعة وأمان**

عبر أي فرع أو وكيل لمصرف اليمن البحرين الشامل

الرقم المجاني
8000830

الجمعية العمومية لكاك بنك تصادق على نتائج الأعمال للسنة المالية 2022

صادقت الجمعية العمومية العادية لبنك التسليف التعاوني والزراعي «كاك بنك» في ال 29 من يوليو 2024، على البيانات المالية وتقرير نتائج أعمال البنك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022.

ترأس اجتماع الجمعية المنعقد بمقر الإدارة العامة معالي وزير الزراعة والري م/ عبدالملك قاسم الثور، وبحضور الأخوة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وكذا ممثلي البنك المركزي اليمني ومراقبي الحسابات، وأشار في كلمته إلى أهم المستجدات في القطاع المصرفي، مشيداً بنتائج أداء البنك التي تحققت خلال العام 2022، خاصةً توسيع حصته السوقية وزيادة قاعدة عملائه وحجم الودائع، مثمنا استمرارية تقديم أفضل الخدمات المصرفية رغم الصعوبات التي يمر بها الوطن نتيجة الحصار القائم والحرب الاقتصادية.

من جهته أكد رئيس مجلس الإدارة على الدور الريادي الذي قدمه البنك خلال العام 2022، بتلبيته لاحتياجات العملاء المالية الإلكترونية، وكذا مواكبته للابتكارات الرقمية الأخيرة بإطلاقه مجموعة خدمات ومزايا نوعية، عبر محفظة البنك «موبايل موني، وكذا نظام «MPS»، إضافة إلى تمكنه من تعزيز جوانب الثقة المطلوبة لمختلف شرائح العملاء، بعد تقديمه للخدمات النقدية «عبر شبكة السريع للحوالات»، إلى جانب الاهتمام بتوفير النقد في جميع قنواته البنكية والإلكترونية، محافظاً على مكانته الثابتة في القطاع المصرفي.

وتضمن التقرير الذي قدمته إدارة البنك عن العام 2022، عرضا شاملا عن أبرز النتائج والمؤشرات المالية للبنك، حيث أكدت نتائج الأداء ارتفاعا في مستوى الكفاءة التشغيلية للبنك، بتحقيق معدلات نمو عالية في موجودات المركز المالي «رغم التحديات التي تعصف بالقطاع المصرفي منذ 8 سنوات»، كما وصل إجمالي ودائع العملاء مبلغ 434 مليار ريال (مقابل مبلغ 412 مليار ريال في العام 2021، وبزيادة تقدر ب 22 مليار ريال)، بينما ارتفع حجم التعاملات بخدمات النقود الإلكترونية (محفظة موبايل موني)، لتصل عدد العمليات حتى نهاية العام 2022 إلى 4.5 مليون عملية، واستطاع البنك تحقيق صافي أرباح وصلت إلى 2.4 مليار ريال (مقابل 1.6 مليار ريال في العام 2021).

تجدر الإشارة إلى أن البنك يمتلك شبكة واسعة من الفروع وعدة مكاتب لتقديم خدماته في كافة أنحاء الجمهورية، تقدر ب (83) فرعاً ومكتباً، ودعماً لاتساع تقديم الخدمات وقنوات التوزيع، فقد ارتفع عدد أجهزة الصرافات الآلية إلى (177) جهازا، إضافة إلى أكثر من (1544) وكيلا معتمدا.

إشراق البوش تفوز بشقة الأحلام الأولى لعام 2024 من جواهر التجاري

فازت إشراق صالح صغير البوش بشقة الأحلام من برنامج جواهر التجاري المقدم من البنك التجاري اليمني، وهو البرنامج المسابقاتي الأضخم على مستوى اليمن والوطن العربي.

وجاء فوز إشراق البوش من الفرع الرئيسي، بشقة الأحلام الأولى لعام 2024، خلال السحب السادس من برنامج جواهر التجاري الذي جرى في المركز الليبي، بحضور مدير إدارة التسويق الأستاذ عبدالله سمير الزعيمي.

وفاز في السحب ذاته محمد صالح علي محمد ناجي من الفرع الرئيسي، بسيارة فيات 500 موديل 2024 عن فئة آدم، كما فازت نهى عامر عبدالوهاب الأغبري من الفرع الرئيسي بسيارة من ذات الماركة عن فئة حواء.

ويقدم برنامج جواهر التجاري خلال العام 2024 شقتي أحلام: الأولى منتصف العام والثانية نهاية العام، وكذا سيارتي فيات 500 موديل 2024، الأولى لفئة آدم والثانية لفئة حواء، في كل شهر.

كما يقدم البرنامج جوائز نقدية لمشتركين اثنين قيمتها 50.000 ريال لكل فائز عن فئة آدم، ومشتركة واحدة عن فئة حواء بالمبلغ ذاته، وخمسة مشتركين عن فئة آدم بجائزة نقدية قيمة كل واحدة 30.000 ريال، وثلاث مشتركات عن فئة حواء بنفس المبلغ، إضافة إلى 50

مشتركا بجائزة قدرها 10.000 ريال لكل مشترك، و25 مشتركة بنفس المبلغ.

كما يقدم للحاضرين في حفل السحب 5 جوائز نقدية قيمة كل جائزة 10.000 ريال، يحصلون عليها عبر السحب على كوبونات توزع بداية السحب.

تضامن تواصل

خدمة الواتساب التفاعلي
من **بنك التضامن**

781 788 888

بنك التضامن
Tadhamon Bank

8001010
تضامن كول سنتر

تضامن تواصل
781 788 888

الأستاذ/ شوقي أحمد هائل يفتتح اللقاء الخاص بالقيادات الإدارية وموظفي فروع ومراكز بنك التضامن

برعاية رئيس مجلس إدارة بنك التضامن، الأستاذ/ شوقي أحمد هائل سعيد، انعقد اللقاء الخاص بالقيادات الإدارية وموظفي الفروع والمراكز.

وفي اللقاء أكد رئيس مجلس الإدارة على أهمية دور مؤسسات القطاع المصرفي اليمني وفي مقدمتها بنك التضامن في خدمة الاقتصاد الوطني وتماسكه، وتحمله العديد من الأعباء والتحديات لا سيما في ظل الظروف الحالية، مشيراً إلى الدور المحوري الذي لعبه البنك كداعم اقتصادي من خلال توفير السلع والخدمات الأساسية في كافة أوقات الاستقرار أو الأزمات.

مشيداً بالدور الفعّال الذي يقوم به موظفو البنك في جميع الإدارات والفروع والمراكز ومثابرتهم في العمل الجاد في أحلك الظروف وتفانيهم في تقديم أجود الخدمات والحلول المالية، مؤكداً أن نجاح البنك يعتمد على استمرار عمل وإخلاص موظفيه، مشدداً على أهمية الاستمرار في تعزيز علاقة البنك بالعملاء وتوسيع نطاق أعماله والالتزام بالمعايير الدولية للامتثال ومكافحة غسل الأموال وسياسات البنك وإجراءاته الداخلية المعتمدة.

وأثنى رئيس مجلس الإدارة على الجهود الكبيرة المبذولة في مجال التحول الرقمي للبنك والاستمرار بالتطوير وإطلاق التحديثات الخاصة بالخدمات الإلكترونية التي تعزز تجربة العملاء، وأشاد بحصول البنك على العديد من شهادات الجودة والتميز في المجالات المختلفة وآخرها شهادة الايزو /ISO IEC 27001:2022 في أمن المعلومات لأنظمة وتطبيقات البنك الإلكترونية وتمكّنه من تحقيق كافة متطلبات ضوابط تكنولوجيا المعلومات بالمعايير العالمية.

ونوّه رئيس مجلس الإدارة إلى أن بنك التضامن يبذل الكثير من الجهود في بناء واستدامة علاقات التعاون المصرفية مع البنوك المحلية والخارجية، وبفضل من الله استطاع بنك التضامن الحفاظ على العلاقات الطيبة مع بنوك عالمية مثل كومرز بنك والعديد من البنوك، معبرا عن تقديره واعتزازه بتلك العلاقات المتينة التي عززت من دور البنك في تجاوز كل التحديات.

كما وجّه الأستاذ شوقي أحمد هائل الشكر والتقدير لدور شركات الصرافة العاملة في بلادنا والتي تربطها علاقة متميزة مع بنك التضامن.

وعبّر رئيس مجلس الإدارة عن تقديره للجهود المبذولة من قبل كافة موظفي البنك في مواجهة التحديات المختلفة مما يعكس عمق انتماء الموظفين لأسرة البنك.

وقال رئيس مجلس الإدارة: «موظفونا هم سفراء البنك، ونعتمد عليهم في بناء علاقات قوية ومتميزة مع عملائنا والجمهور».

واختتم الأستاذ شوقي اللقاء مشيدا بالجهود المبذولة في تحقيق الاستراتيجية الطموحة للنمو والتوسع المستمر في تطوير الخدمات والمنتجات المصرفية المختلفة والاستثمار في القطاع العقاري، معبّراً عن طموح البنك وسعيه الدؤوب لتحقيق التميز والريادة في السوق المصرفي اليمني.

من جانبه عبر نائب المدير العام للبنك الأستاذ بشير المقطري عن شكره وتقديره لرئيس مجلس الإدارة وجهوده الداعمة لنجاحات البنك واهتمامه المستمر بتطوير الاستراتيجيات تماشيا مع التطورات المالية الحديثة، مثمّنا الكلمة التوجيهية والتحفيزية لرئيس مجلس الإدارة والتي تعد خارطة عمل مستقبلية لكل منتسبي البنك، مستعرضا عددا من المهام والمسؤوليات المرتبطة بعمل البنك خلال الفترة القادمة.

الجمعية العامة العادية وغير العادية لمصرف اليمن البحرين الشامل ترفع رأسمال المصرف إلى 15 مليار و700 مليون ريال

وافقت الجمعية العامة العادية وغير العادية لمصرف اليمن البحرين الشامل على رفع رأس مال المصرف إلى خمسة عشر مليار وسبعمائة مليون ريال.

جاء ذلك خلال انعقاد اجتماع الجمعية بمقر الإدارة العامة للمصرف في الـ 25 من يوليو 2024، بنسبة حضور بلغت 86.08% من مساهمي المصرف وبحضور الأخوة ممثلي البنك المركزي اليمني ووزارة الصناعة والتجارة.

وخلال الاجتماع صادقت الجمعية على البيانات المالية للمصرف عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

بثواني ومن مكانك افتحي
حسابك البنكي سمسم
بسهولة عبر تطبيق بنكي لايت

حساب سمسم

3000 نقطة استلام وأكثر في
كل اليمن، حوالتك ياه موني
بدون مشاوير ومن مكانك

بنكي لايت

بياناتك الإلكترونية في مكان واحد
بوابتك للحسابات البنكية والمحافظ
والتطبيقات والخدمات الرقمية

منصة أنا

YKB

الرقم المجاني: GSM. 5959 TollFree: CDMA. 8005959

YKBYEMEN | yk-bank.com

مصرف اليمن البحرين الشامل يشارك في المؤتمر المصرفي العربي- قطر 2024

شارك مصرف اليمن البحرين الشامل في المؤتمر المصرفي العربي 2024، الذي نظمه اتحاد المصارف العربية في العاصمة القطرية الدوحة خلال الفترة 10-11 سبتمبر الجاري تحت عنوان (متطلبات التنمية المستدامة ودور المصارف).

وقد شارك في هذا المؤتمر من جانب المصرف كل من: الأستاذ إبراهيم محمد النقيب، نائب المدير العام للعمليات، والأستاذ يوسف المزيقر، مساعد المدير العام للخزينة والمؤسسات المالية.

واستمر المؤتمر بحضور ومشاركة نخبة من كبار المسؤولين والخبراء الماليين من مختلف دول العالم العربي لمدة يومين . وناقش المشاركون في المؤتمر التحديات الحالية في تمويل التنمية المستدامة والآليات التي يمكن للمصارف الاعتماد عليها في مجال التمويل بما يساعد هذه المصارف والمؤسسات المالية في دعم أهداف التنمية المستدامة.

وحول مشاركة مصرف اليمن البحرين الشامل في المؤتمر أوضح الأستاذ إبراهيم محمد النقيب، نائب مدير عام المصرف للعمليات أن مشاركة المصرف في المؤتمر تأتي في إطار تعزيز الفرص لتبادل الخبرات والأفكار بين المصارف العربية بما ينعكس إيجاباً على الأداء المصرفي لهذه المؤسسات المالية ويساهم في تحسين وتطوير آليات التمويل المستدام وتقديم قروض للمشاريع التي ينعكس أثرها في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا.

بنك سبأ يكرم موظفه المبادر محمد المنصوري تقديراً لجهوده الاستثنائية

في إطار حرصه على تعزيز روح الابتكار والتميز، قام بنك سبأ الإسلامي فرع حدة بتكريم الموظف المبادر محمد المنصوري تقديراً لجهوده الاستثنائية وإسهاماته المتميزة في تحسين بيئة العمل وتعزيز التواصل الإيجابي مع العملاء.

وبهذه المناسبة أثنى مدير فرع حدة، الأخ فارس الصرمي، على الدور الذي قام به محمد المنصوري، مشيراً إلى أن نجاح البنك يعزى إلى المبادرات الريادية والجهود الحثيثة لموظفيه.

وأضاف قائلاً: «إن التفاني والإبداع الذي أظهره محمد المنصوري يمثل نموذجاً يحتذى به لجميع العاملين في البنك» .

وعبر الصرمي عن الفخر والاعتزاز بوجود الموظف المنصوري ضمن فريق عمل البنك والتطلع إلى المزيد من الإنجازات والمبادرات الفردية لباقي فريق العمل.

من جانبه، عبّر محمد المنصوري عن شكره وامتنانه لإدارة الفرع على هذا التكريم، مؤكداً أن الدعم المستمر والتقدير الذي يتلقاه وزملائه هو الدافع الرئيسي وراء نجاحهم.

يشار إلى أن الموظف محمد المنصوري، عرف بتفانيه وإخلاصه، واستطاع تحقيق إنجازات ملموسة وتحسين تجربة العملاء بشكل ملفت وأن تكريمه ليس مجرد اعتراف بجهوده، بل هو أيضًا دافع له ولزملائه لمواصلة التميز والابتكار

وفي الوقت ذاته فإن هذا التكريم يؤكد التزام بنك سبأ الإسلامي برؤيته في أن يكون المؤسسة المصرفية الرائدة التي تستثمر في موظفيها، وتشجعهم على تحقيق أقصى إمكاناتهم.

خدمـــة تجـــاري نت

خـــدمة مميزة ومباشـــرة للدخـــول إلى حساباتك
والتعامل معها من خلال أي جهاز متصل بالإنترنت
في أي وقت ومن أي مكان

YCB
البنك التجاري اليمني
Yemen Commercial Bank

البنك الذي تثق به
The Bank You Trust

ycbankye

8008000
009671299988

بنك اليمن والكويت يطلق حملته التسويقية الجديدة

أطلق بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار«YKB» خلال شهر أغسطس 2024 حملته التَّسويقيّة السنويّة الجديدة، والتي حملت عنوان (فوق المتوقع.. أبعادٌ جديدة من التَّقنيّة والابتكار المصرفي).

وتظهر حملةُ التسويق الطموحةُ التي أطلقها البنك كيف تجاوز التوقعات والحدود الرياضيّة والكونيّة المُعتادة، وكيف تجاوز الرقم المتوقع وهو (360 درجة؛ وذلك من خلال تقديم خدماتٍ مصرفيّةٍ مُبتكرة، تضمنتها الحملة وهي (9) خدماتٍ يبدأ تسلسلها من الرقم (361) درجة، إلى الرقم (369) درجة؛ وتبدأ بـ«منصة أنا» التي تعمل بالذَّكاء الاصطناعي، وتهدف إلى تحويل الهويَّة الشَّخصيّة للعميل إلى هويّةً رقميّة تُمكِّنه من فتح حساباتٍ بنكيةٍ في البنك عن بعد.

ثم خدمة «حساب سمسم البنكي» المُميّز عن بُعد، عبر «تطبيق بنكي لايت» الذي يُمكن العميل من إدارة حسابه البنكي وإنجاز كافة عملياته المصرفية، ولعل الجديد والفريد في خدمات البنك المصرفية المبتكرة هو منصة ذهب الإلكترونية الاستثمارية التي تُقدِّم فرص الادخار والاستثمار والتداول وبيع وشراء الذهب لعملاء البنك بموثوقيّةٍ عالية، وسرعةٍ فريدة، وكذلك خدمة «منصة بس»، وهي سوبر آب رقمي متكامل للأعمال والأفراد، تعتبر الأولى من نوعها في اليمن وتتيح استضافة وربط تطبيقات المتاجر المالية، ووسائل الدَّفع الإلكتروني.. وغيرها من الخدمات، إضافة إلى «خدمة سالي» الرقميّة، وبطاقة (v-mastercard) الإلكترونية الافتراضية مُسبقة الدَّفع.. ومن ثم خدمة الويب (iBANK) والتي تُقدِّم خدماتها للشَّركات لتُدير من خلالها جميع معاملاتها المصرفيّة والماليّة عن بعد. وأيضا «خدمة (آيلون)» والتي تمنح عملاء البنك خدمة طلب التمويل لمشاريعهم عبر الهاتف المحمول.

يشار إلى أن كل هذه الخدمات صُمِّمت لتوفير سهولةٍ وسلاسةٍ استثنائيّة في التَّعاملات المصرفيَّة، تعكسها الحملة بأسلوبٍ جديدٍ في التَّقديم، الذي يعتمد على العفوية والانسجام مع التكنولوجيا الحديثة، من اختيار طريقة التَّصوير، والألوان، وحتى القنوات والوسائط التَّسويقيّة المُتعدِّدة، بل أن كل جانبٍ من جوانب الحملة صُمِّم ليعكس روح الابتكار والتَّفرد التي ينشدُّها البنك.

الجدير بالذكر أن هذه الحملة قد أثارت العديد من التساؤلات عن مستوى وتألق وريادة الخدمات المصرفيّة المُتكاملة التي يُقدِّمها البنك، وعن مدى استعداد العملاء لتجاوز المتوقع، وكأن القادم منه يفوق رغباتهم وتطلعاتهم واحتياجاتهم الحاليّة والمستقبليّة، ولعلها فلسفةً جديدةً للبنك في استلهام عقول عملائه وجمهوره الكبير للوصول إلى فوق المتوقع في تقديم تلك الخدمات؛ مؤكداً بأن هذه الحملة ليست مجرد حملةً تسويقيّةً فقط، بل هي تعبيرٌ عن التزام بنك اليمن والكويت بالابتكار المصرفي، وتحسين جودة الخدمات المقدَّمة للعملاء، مما يدفع بمعايير السوق المصرفية والمالية في اليمن إلى آفاقٍ جديدةٍ ومتطورة.

وشملت الحملة أيضاً التَّعريف والتَّرويج لكافة خدمات البنك المصرفية؛ سواءً الإلكترونية أو التقليدية، المُميَّزة والمُوجهة لمختلف الشرائح المجتمعية؛ كالأفراد والشركات والمؤسسات بمختلف أنواعها كبيرةً كانت أم متوسطةً أم صغيرةً، أم مشاريع أصغر. كما ركَّزت الحملة على إبراز عناصر التَّفرد والتَّنوع والتَّطور الكبير الذي تتمتع به تلك الخدمات والمنتجات المصرفية التابعة للبنك، والتي تثبت حتماً أن بنك اليمن والكويت هو الرائد في مجال العمل المصرفي في اليمن.

ويُساهم في إغاثة وإنقاذ المتضررين من السيول في تهامة

بادر بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار«YKB» وانطلاقاً من مسؤوليته الاجتماعيّة إلى المساهمة في إغاثة المتضررين والمنكوبين من كارثة السيول التي طالت مناطق واسعة من تهامة، وتحديداً محافظات (حجَّة والحديدة والمحويت وريمة وتعز)، حيث تعرَّضت هذه المناطق لسيولٍ مُدمِّرة اجتاحت الأحياء والقرى والمزارع، مما خلَّف أضراراً بشريّةً وماديّةً كبيرة، وبلغت الخسائر البشريَّة التي نتجت عنها (63) قتيلاً على الأقل، وأكثر من (100) مفقود، وتضرُّر أكثر من (10) آلاف أسرة، وتهدَّم أكثر من (1.964) منزلاً بصورةٍ كليّةٍ، و(5,145) منزلاً تعرَّضت لأضرارٍ جزئيّة، وخلفت هذه الكارثة دماراً هائلاً في الممتلكات العامّة والخاصّة وعلى رأسها الأراضي الزِّراعية التي جُرفت وأتلفت أشجارها، كما أدت هذه الكارثة إلى تفاقم المعاناة لآلاف الأسر والتي أصبحت في وضعٍ إنساني بالغ الصُّعوبة والتَّعقيد، والافتقار لأدنى المُقوِّمات الحياتيَّة.

الجدير بالذكر أن بنك اليمن والكويت يعدُّ من أوائل الجهات التي أعلنت مساهمتها ووقوفها مع المتضررين في المناطق التُّهاميّة، بل وصاحب السَّبق في الأعمال الإنسانيّة والإنقاذيّة والخيريّة طوال مسيرة عمله الرائدة في العمل المصرفي في اليمن، كما أن مسؤوليته الاجتماعيّة تعد إحدى أهم المسؤوليات والمبادرات الاجتماعيّة في البلد بكله.

الإسلامية للتأمين
islamic insurance

الشركة الإسلامية اليمنية للتأمين

YEMEN ISLAMIC INSURANCE CO.

تأمين تعاوني .. بمفهوم إسلامي

تأميـــن مضمـــون
يحميك من المجهول

الجمهورية اليمنية ـ صنعاء شارع عمان ـ تقاطع شارع الجزائر
WWW.YIIC.CO +9671576757 INFO@YIIC.CO YIIC2001

انعقاد الملتقى السنوي الأول لإدارة المخاطر في البنوك والمؤسسات المالية

انعقدت بصنعاء في الـ 29 من أغسطس 2024 أعمال الملتقى السنوي الأول لإدارة المخاطر في البنوك والمؤسسات المالية الذي نظمه معهد الدراسات المصرفية التابع للبنك المركزي اليمني.

وهدف الملتقى بمشاركة الإدارات العليا للبنوك ومدراء إدارات المخاطر والتدقيق والامتثال إلى الاطلاع على الجديد في مجال إدارة المخاطر وإيجاد نافذة لتبادل الخبرات بين المختصين في هذا المجال بالبنوك والمؤسسات المالية اليمنية وتطوير منظومة إدارة المخاطر لتحقيق المرونة وكذا التعرف على آليات تطبيق الحوكمة الفعالة لتحسين إدارة المخاطر.

وفي الافتتاح الذي حضره رئيس وحدة جمع المعلومات بالبنك المركزي اليمني وديع السادة أشار عضو مجلس إدارة البنك المركزي اليمني الدكتور حمود النجار إلى أن أهمية الملتقى تتجسد من خلال إلقاء الضوء على المخاطر المتزايدة في ظل تطورات العصر سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي وعلى تأثير التشابك بين المخاطر الداخلية والخارجية بشكل عام.

ولفت إلى أن المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية خلال العقود الأخيرة جاءت نتيجة لتبني هذه المؤسسات لتكنولوجيا المعلومات في أنظمتها وفي تعاملاتها ونشأ مع ذلك أنواع جديدة من المخاطر غير تلك المخاطر النمطية الكلاسيكية .

ونوه إلى أن المخاطر تتنوع تبعا لتنوع السياسات الائتمانية وطبيعة النظام والهيكل الإداري، إضافة إلى مخاطر خارجية تتمثل في سياسات المؤسسات الأخرى التي يتعامل معها المصرف أو المؤسسة المالية سواء كانت محلية أو خارجية.

وأكد أن مواجهة هذه المخاطر يتطلب إيلائها أهمية كبرى في نشاط أي مؤسسة مالية وإداراتها بوسائل علمية وموسساتية وليس بوسائل شكلية كما تقوم به بعض المؤسسات من خلال تكوين إدارة نمطية في هيكلها الإداري .

وحث على أهمية أن يكون هذا الملتقى فرصة للتعلم والاستفادة من الأساليب المختلفة لإدارة المخاطر وكيفية التعامل معها والتغلب على آثارها .. مشيرا إلى أن مبدأ الحوكمة يعتبر الركيزة الأولى ويجب على كل المؤسسات المالية أن تتبنى

النجار: مواجهة مخاطر البنوك والمؤسسات المالية يتطلب إيلائها أهمية كبرى وإداراتها بوسائل علمية ومؤسساتية

السماوي: إدارة المخاطر تعتبر أهم أداة من أدوات المؤسسات المالية للتعامل مع مختلف التحديات

هـذا المبـدأ.

كـما أكـد حـرص البنـك المركـزي اليمنـي عـلى رفـع مسـتوى المعرفـة لـدى المصـارف للتعامـل مـع الأنـواع المختلفـة مـن المخاطـر وفي هـذا السـياق قـام البنـك بإصـدار منشـورات توضيحيـة تتعلـق بمعايـير إدارة المخاطـر .. منوهـا بهـذا الصـدد إلى أن البنـك يعمـل عـلى تعزيـز الوعـي في القطـاع المـصرفي والمؤسسـات الماليـة بالقواعـد التنظيميـة وتقديـم خدمـات النمـوذج الإلكتروني عـبر الهاتـف المحمـول وتعميـم منشـور خـاص بهـذا الجانـب .

وأوضـح أن البنـك المركـزي يحمـل عـلى عاتقـه مسـؤولية الحفـاظ عـلى القطـاع المـصرفي مـن التعـرض للمخاطـر المختلفـة .. لافتـا إلى أنـه تـم إصـدار دليـل حوكمـة البنـوك وتعميمـه وإصـدار قـرار وتعليـمات مكافحـة الاحتيـال والفسـاد في المؤسسـات الماليـة إضافـة إلى منشـورا بتعليـمات الأمـن السـيبراني والتكيـف مـع المخاطـر الجديـدة .

مـن جهتـه أشـار مديـر معهـد الدراسـات المصرفيـة عبدالغنـي السـماوي إلى أن انعقـاد هـذا الملتقـى يـأتي في إطـار أهـداف المعهـد لرفـع الكفـاءة الفنيـة لموظفـي القطـاع المـصرفي اليمنـي وبنـاء قدراتهـم وتمكينهـم مـن القيـام بأعمالهـم ومهامهـم في مؤسسـاتهم المصرفيـة بأفضـل المعايـير وبمـا يسـاهم في تعزيـز الاسـتقرار المـالي ورفـع مسـتوى أداء الاقتصـاد الوطنـي.

وأوضـح أن أهميـة هـذا الملتقـى تـأتي مـن أهميـة الإدارة والتحكـم في المخاطـر وخصوصـا ونحـن نعيـش في عـصر التحـول الرقمـي وتطـور تقنيـات الـذكاء الاصطناعـي وتحديثـات الأمـن السـيبراني إضافـة إلى التطـورات المتسـارعة في الصراعـات السياسـية والتقلبـات الاقتصاديـة والماليـة.

وقـال : " في ظـل الواقـع الجديـد الـذي خلقتـه هـذه التطـورات يجـب عـلى المؤسسـات الماليـة والمصرفيـة التعامـل مـع هـذا الواقـع والاسـتعداد لـه مـا لم فسـتجد نفسـها خـارج إطـار المنافسـة كـما هـو حـال الكثـير مـن المؤسسـات الكبـيرة والعملاقـة التـي وجـدت نفسـها خـارج إطـار التنافـس المصرفي نتيجـة لعـدم اسـتجابتها للتطـورات الجديـدة ".

وأكـد أن إدارة المخاطـر بشـقيها السـلبي والإيجابي تعتـبر أهـم أداة مـن أدوات المؤسسـات الماليـة للتعامـل مـع مختلـف التحديـات .. لافتـا إلى اهتـمام المعهـد بتسـليط الضـوء عـلى أهميـة إدارة المخاطـر وخصوصـا في ظـل التطـورات الرقميـة الهائلـة.

واعتـبر السـماوي الملتقـى فرصـة للجميـع لتبـادل الخـبرات والاطـلاع عـلى الجديـد في مجـال إدارة المخاطـر ولفـت انتبـاه الإدارة العليـا ومجالـس الإدارة إلى أهميـة تعزيـز دور إدارة المخاطـر وتحقيـق التكامـل مـا بـين الإدارة الإشرافيـة والرقابيـة ومجلـس الإدارة لضـمان اسـتمرارية واسـتدامة المؤسسـات الماليـة .

ناقـش الملتقـى عـددا مـن أوراق العمـل الأولى بعنـوان " منظومـة إدارة المخاطـر لتحقيـق المرونـة التشـغيلية" والثانيـة بعنـوان " الحوكمـة ودورهـا في رفـع كفـاءة إدارة المخاطـر في البنـوك " والثالثـة بعنـون " الـدور المتنامـي لمجلـس الإدارة في مراقبـة المخاطـر " فيـما تناولـت الرابعـة " إدارة مخاطـر تكنولوجيـا المعلومـات " والخامسـة (إدارة مخاطـر الخدمـات الرقميـة " والسادسـة " إدارة مخاطـر التهديـدات السـيبرانية) .

رئيس قسم التمثيل والدعم الخارجي في (كاك بنك) يحصل على شهادة (أخصائي دولي معتمد في الاعتمادات المستندية)

حصـل رئيـس قسـم التمثيـل والدعـم الخارجـي في بنـك التسـليف التعـاوني والزراعـي"كاك بنـك" هشـام بلعيـش عـلى شـهادة (أخصـائي دولي معتمـد في الاعتـمادات المسـتندية)، مـن معهـد لنـدن للعلـوم الماليـة والمصرفيـة (LIBF)، حيـث يعـد معهـد لنـدن أحـد شركاء معهـد الدراسـات المصرفيـة.

وتعـد شـهادات المعهـد هـي الأعـلى في مجـال الاعتـمادات المسـتندية والتجـارة والتمويـل الـدولي ومعتمـدة أيضـاً مـن غرفـة التجـارة الدوليـة (ICC) وجمعيـة المصرفيـين للتمويـل والتجـارة (BAFT).

وأوضـح بلعيـش أنـه في العقـود الأخـيرة ونتيجـة للعولمـة، أصبحـت الاعتـمادات المسـتندية واحـدة مـن أهـم وسـائل الدفـع الموثوقـة بـين الأطـراف التجاريـة نتيجـة وجـود أطـراف ضامنـة متمثلـة بالبنـوك، غـير أن الاختلافـات الثقافيـة واللغويـة والجغرافيـة بـين الـدول أدت إلى بـروز تعقيـدات في تفسـير المصطلحات والقواعـد بـين البنـوك المشـاركة في عمليـات الدفـع، وهـو الوضـع الـذي جعـل الحاجـة ماسـة لتوحيـد تلـك المفاهيـم والقواعـد وتطويـر مجموعـة مـن الأعـراف الدوليـة، مـا أدى إلى حـرص البنـوك عـلى تأهيـل موظفيهـا لفهـم هـذه الأعـراف مـن خـلال الحصـول عـلى شـهادات عالميـة مثـل "CDCS".

ويرى بلعيش أن شهادة "CDCS" مهمة لأنها تساعد على:

- تحسين التعامل مع القضايا المعقدة في الاعتمادات المستندية.
- الفهـم الكامـل للمعايـر والأعـراف الدوليـة المرتبطـة بالاعتـمادات المسـتندية الصـادرة عـن الغرفـة التجاريـة والمؤسسـات الأخـرى.
- تعلم الامتثال للمتطلبات التنظيمية للقطاع المصرفي العالمي.
- حمايـة بنـكك وعملائـك مـن مخاطـر عمليـات الدفـع الدوليـة والتـي قـد تكـون بملايـين الـدولارات.
- تحسـين فـرص العمـل حيـث يعـد الحاصلـين عـلى"CDCS"مدربـون تدريبًـا كامـلاً وخـبراء في هـذا المجـال.

أجرت مجلة اتحاد المصارف العربية لقاء صحفيا مع القائم بأعمال رئيس جمعية البنوك اليمنية الأستاذ محمود قايد ناجي تحدث خلاله عن مهام وأعمال الجمعية وما حققته من إنجازات وما بذلته من جهود لتعزيز التعاون والعمل المشترك بين البنوك والمصارف اليمنية وما تمتلكه من قدرات لمواجهة الصعوبات الماثلة .. ونظرا لأهمية ما تضمنه اللقاء تعيد مجلة المصارف نشره..

في لقاء صحفي أجرته معه مجلة (اتحاد المصارف العربية)..

القائم بأعمال رئيس جمعية البنوك الأستاذ محمود قايد ناجي:

لدينا الثقة الكاملة بقدرة البنوك اليمنية في التغلب على الصعوبات التي تواجهها

محمود قائد ناجي

القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك اليمنية

ساهمت الجمعية في إعداد الدراسة المتعلقة بإنشاء سوق الأوراق المالية من خلال رئاسة اللجنة الفنية لإنشاء سوق الأوراق المالية

ما هي أبرز المهام والأعمال التي تقوم بها جمعية البنوك اليمنية وماذا تحقق من إنجازات؟

تكونت جمعية البنوك اليمنية في العام (1995) بموجب المادة (74) من قانون البنوك اليمني رقم (36) لسنة 1991م، لغرض الدفاع عن مصالح البنوك العاملة في اليمن، وانطلاقا من ذلك فالجمعية تمثل الصوت الجمعي والموقف الموحد لجميع البنوك العاملة في البلاد إزاء مختلف القضايا التي تخص النشاط المصرفي في البلاد أو تلك التي تؤثر عليه بشكل مباشر أو غير مباشر، وفي سبيل ذلك تقوم الجمعية بمهام عديدة يأتي على رأسها:

دراسة مختلف القضايا والتشريعات ذات التأثير على النشاط المصرفي وتنسيق مواقف البنوك منها، لتسهيل اتخاذ القرارات المناسبة إزاءها من قبل مجلس إدارة الجمعية المكون من (رؤساء مجالس الإدارات او مدراء العموم في جميع البنوك العاملة في البلاد) بما يحفظ المصالح المشتركة لجميع البنوك.

تبني قضايا البنوك والدفاع عن مصالحها أمام الجهات الحكومية المعنية بالتنظيم والإشراف على النشاط المصرفي في عموم البلاد، بما يساعد على تبسيط الإجراءات ومعالجة الصعوبات التي تبرز في القطاع المصرفي من وقت لآخر.

تنسيق علاقات العمل بين البنوك والبنك المركزي، ورفع مستوى التنسيق والتعاون بين البنوك وبعضها في كل ما يساعد على توسيع النشاط المصرفي وتطويره.

تمثيل البنوك العاملة في البلاد في عضوية المنظمات والاتحادات المهنية المعنية بالنشاط المصرفي على المستوى الإقليمي والدولي، ورفع مستوى التنسيق وتطوير علاقات التعاون معها.

العمل على نشر الوعي المصرفي، والتعريف بالأنظمة المعلوماتية ووسائل العمل الحديثة من خلال ورش العمل والفعاليات التعريفية والثقافية.

ساهمت الجمعية في إنشاء وتأسيس مركز التوفيق والتحكيم للنظر في القضايا المتعلقة بالعلاقة بين البنوك وعملائها.

ساهمت الجمعية في إعداد الدراسة المتعلقة بإنشاء سوق الأوراق المالية من خلال رئاسة اللجنة الفنية لإنشاء سوق الأوراق المالية.

قامت الجمعية بتأسيس شركة الخدمات المالية اليمنية .

تقوم الجمعية بإصدار مجلة مصرفية دورية تختص بالشؤون المالية والمصرفية.

تقيم الجمعية ندوات وورش عمل نوعية متخصصة، بعضها بالتعاون مع اتحاد المصارف العربية التي كان له الدور في رفد القطاع المصرفي بالخبرات والتعريف بالتجارب المصرفية العربية والإقليمية والدولية .

ساهمت الجمعية في إنجاز إجراءات تأسيس فرع الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية للدراسات العليا المصرفية في اليمن.

معالجة الصعوبات

ماذا عن جهودكم في جمعية البنوك في تعزيز التعاون والعمل المشترك فيما بين

البنـوك والمصـارف اليمنيـة؟.

تقـع عمليـة التنسـيق وتعزيـز التعـاون بـين البنـوك العاملـة في البـلاد ضمـن المهـام الرئيسـية للجمعيـة، وتبـذل الجمعيـة الكثـير مـن الجهـود لتنسـيق إسـهامات البنـوك في معالجـة الصعوبـات التـي تعـترض النشـاط المـصرفي، وتقديـم العـون والمسـاندة للبنـوك الأعضـاء الذيـن هـم في حاجـة لهـا، بمـا يسـاعدهم عـلى تجـاوز الكثـير مـن المعوقـات، ويمكنهـم مـن الحفـاظ عـلى حصتهـم السـوقية، ويعـزز ثقـة العمـلاء بهـم.

صعوبات وتحديات

في ظـل هـذه المرحلـة الصعبـة التـي تمـر بهـا البنـوك اليمنيـة، هـل لديكـم رؤيـة أو تصـوُرات معينـة لتنويـع المشـاريع والمجـالات الاسـتثمارية بحيـث تُتـاح للبنـوك فـرص أكـثر في مجـالات اسـتثمارية متعـددة؟.

تمـر اليمـن بمرحلـة غايـة في الصعوبـة، وقـد انعكـس ذلـك عـلى البنـوك العاملـة في البـلاد التـي تعرضـت ولا زالـت تتعـرض للعديـد مـن القيـود والصعوبـات، والتحديـات التـي فرضتهـا الأزمـة السياسـية وظـروف الحـرب المحتدمـة في البـلاد.

وعـلى الرغـم مـن الظـروف غـير المواتيـة، فالجمعيـة بالتنسـيق مـع البنـوك هنـا تعمـل بـكل جديـة وتفـان لاستكشـاف الفـرص الاسـتثمارية البديلـة للنشـاط المـصرفي التقليـدي أو المعـززة لـه، وتتجـه البنـوك في هـذه المرحلـة نحـو تكويـن المحافـظ الإلكترونيـة وتكثيـف التعامـل بالنقـد الإلكـتروني، وهنالـك تصـورات مطروحة ودراسـات يجـري إعدادهـا لتكويـن محافـظ اسـتثمارية تهـدف إلى النهـوض بالبنيـة التحتيـة للاقتصـاد الوطنـي، والتوجـه نحـو الاسـتثمار العقـاري.

> **تتجه البنوك في هذه المرحلة نحو تكوين المحافظ الإلكترونية وتكثيف التعامل بالنقد الإلكتروني**

جهود كبيرة

مـا هـي أبـرز خططكـم وتوجهاتكـم في جمعيـة البنـوك اليمنيـة خـلال المرحلـة المقبلة؟.

يواجـه القطـاع المـصرفي اليمنـي تحديـات عديـدة، وتبـذل جمعيـة البنـوك اليمنيـة جهـوداً كبـيرة لمتابعـة التطـورات المتسـارعة، في القطـاع وتنسـيق جهـود البنـوك في مواجهـة تلـك التطـورات ومـا تحملـه مـن مخاطـر متعـددة، والجمعيـة مضطـرة في هـذه المرحلـة لإعطـاء الأولويـة القصـوى للتعامـل مـع مـا يواجـه القطـاع المـصرفي مـن تحديـات عاجلـة، أمـا خطـط الجمعيـة للمرحلـة المقبلـة فتركـز عـلى تعزيـز قنـوات التواصـل مـع جمعيـات البنـوك في الإطـار الإقليمـي والعـربي بشـكل عـام، وتوثيـق العلاقـة مـع الاتحـادات المهنيـة التـي تعمـل في القطـاع المـصرفي، وتهـدف إلى تعزيـز التعـاون مـع الاتحـادات المهنيـة المصرفيـة في الوطـن العـربي مثـل اتحـاد المصـارف العربيـة الـذي يبـذل جهـودا مشـكورة لتوحيـد مواقـف البنـوك العربيـة تجـاه القضايـا والتحديـات التـي تواجـه القطـاع المـصرفي العـربي، بمـا يعـزز علاقـات التعـاون والمصالـح المشـتركة فيـما بينهـم، ويخفـف مـن المخاطـر التـي تواجـه أنشـطتهم.

ثقة كاملة

كيـف تقـرأون مسـتقبل المصـارف اليمنيـة في ظـل الظـروف الراهنـة؟.

عـلى الرغـم مـن صعوبـة المرحلـة التـي يمـر بهـا القطـاع المـصرفي اليمنـي، فلدينـا الثقـة الكاملـة بقـدرة البنـوك اليمنيـة في التغلـب عـلى الصعوبـات التـي تواجههـا، والمعوقـات والقيـود التـي فرضـت عليهـا، وعزمهـا عـلى اسـتعادة موقعهـا في السـوق الماليـة الدوليـة، والنهـوض مرة أخـرى لتعزيـز مراكزهـا الماليـة وتحسـين علاقـة العمـل مـع البنـوك المراسـلة لهـا للحـاق بركـب التطـور والتحديـث الـذي يسـود عـالم اليـوم.

وفي هـذا الإطـار تتوجـه جمعيـة البنـوك اليمنيـة بمناشـدتها لرئيـس الاتحـاد والأمـين العـام لاتحـاد المصـارف العربيـة وللأشـقاء مـن الأعضـاء في اتحـاد المصـارف العربيـة لمـد يـد المسـاندة لهـا في هـذه المرحلـة الحرجـة، والعمـل عـلى توثيـق علاقـة مصارفهـم مـع البنـوك اليمنيـة، والمسـاعدة في رفـع أي قيـود تـم فرضهـا عـلى تعامـلات بنوكهـم مـع البنـوك اليمنيـة، فالمصلحـة المشـتركة واحـدة والسـوق اليمنيـة واسـعة وواعـدة، وسـيكون هنـاك الكثـير مـما يمكـن تحقيقـه ويعـود بالنفـع المشـترك عـلى الجميـع.

بنك الأمل للتمويل الأصغر..

إنجازات مستمرة رغم التحديات والمتغيرات المحلية والدولية

استكمالا لسلسلة نجاحاته وإنجازاته المستمرة أطلق بنك الأمل للتمويل الأصغر خلال العام 2023 استراتيجيته الثلاثية (2023- 2025) برؤية مبتكرة ورسالة تنموية شاملة وقيم إنسانية تمهد لصناعة تحولات تلبي احتياجات العملاء المتنامية بطرق أكثر كفاءة وفاعلية واستدامة لخدمات البنك المالية وغير المالية عن طريق الابتكار والتحول الرقمي وزيادة القدرة على الوصول، وشهد البنك نجاحات وإنجازات ترجمت أرقامها مدى الجهود التي بذلت خلال العام 2023.

وبقدر عال من المرونة التشغيلية استطاع البنك مواجهة كافة المتغيرات والتحديات على المستويين المحلي والدولي وتحقيق أهدافه المرسومة والحفاظ على علاقته مع المانحين وتقديم المشاريع الإنسانية عبر التحويلات الاجتماعية والتي أظهرت مؤشراتها نموا متزايدا في قيمة المساعدات النقدية رغم تراجع حجم المساعدات المقدمة لليمن من الدول والمنظمات المانحة .. المزيد من التفاصيل المتعلقة بتنفيذ البنك لخطته الاستراتيجية ومبادراته وإنجازاته وإسهاماته في تحقيق التمكين المالي المستدام لكافة شرائح المجتمع اليمني.. في سياق التقرير التالي:

محاور خطة البنك الاستراتيجية (2023- 2025)

1) التوجهات المحلية والدولية نحو إعادة الإنعاش والتمكين الاقتصادي وإعادة الإعمار .
2) التحول الرقمي في الخدمات المالية .
3) التوجه نحو الصيرفة الخضراء.
4) التوجه نحو الاقتصاد الأزرق « الخدمات المالية الموجهة نحو أنشطة السكان على السواحل».
5) المساهمة في تحقيق أهداف التنميه المستدامة 2030.

التمويل

سعى البنك خلال العام 2023 إلى استهداف عملاء جدد والحفاظ على العملاء الحاليين في سبيل توسيع المحفظة التمويلية النشطة، حيث تم خلال الربع الأول من العام 2023 صرف 2968 تمويلا بقيمة تجاوزت 2 مليار ريال استفاد منها 2297 عميلا ومع نهاية العام 2023 تم صرف 16777 تمويلا بقيمة 5.2 مليار ريال يمني استفاد منها 9280 عميلا.

خطابات الضمان الصغرى

وفي إطار حرصه على تصميم منتجات وخدمات تراعي الاحتياجات وتحقق قيمة مضافة وتهتم باستخدام التقنية على أفضل المستويات، بذل بنك الأمل للتمويل الأصغر جهودا نوعية وتطويرات مدروسة خلال العام 2023 أفضت إلى تحقيق نمو كبير في مؤشر خطابات الضمان الصغرى، حيث تمكن البنك من إصدار 2046 خطاب ضمان بمبلغ 4.5 مليار ريال محققا نسبة نمو بلغت 277% عن العام 2022، وبعملية مؤتمته بالكامل تهدف إلى تسهيل إجراءات الحصول على خدمات البنك .

وإسهاما منه في نمو وتوسع مشاريع العملاء أطلق البنك خدمة خطابات الضمان الصغرى الإلكترونية كخدمة نوعية يتم إصدارها أول مرة في المنطقة إلكترونيا لتمكين صغار المقاولين خاصة في المناطق الريفية من الدخول في المناقصات الخاصة بمشاريع المقاولات الصغيرة واللجان المجتمعية في المناطق الريفية التي يصعب فيها توفير الخدمات المالية نتيجة التشتت الجغرافي وصعوبة الوقول وضعف البنية التحتية .

3 مليون و256 ألفاً و420 حوالة نقدية بمبلغ 186 مليار و6 مليون ريال وزعها البنك خلال العام 2023

مليون وثلاثمائة ألف عملية نفذها البنك عبر محفظة «بيس» الإلكترونية بقيمة 111 مليار ريال

ارتفاع الحسابات الإلكترونية إلى 169582 حساباً إلكترونياً خلال العام الماضي

الادخار

انطلاقا من حرص البنك على تقديم أفضل الخدمات المالية لعملائه وسعيه الدؤوب للارتقاء بجودة خدمة الادخار لتطوير القطاع المالي من جهة وتحقيق الشمول المالي من جهة أخرى، قام البنك بتوفير حسابات ادخارية متنوعة موجهة للجنسين ولشرائح عمرية مختلفة، إضافة إلى الشركات والمنظمات، ولآجال قصيرة وطويلة وبمختلف العملات، وبلغة الأرقام شهدت محفظة الادخار للعام 2023 نموا بنسبة 87% ووصل حجم المحفظة إلى 36 مليار ريال يمني مقارنة ب 20 مليار ريال في العام 2022 .

وعلى نحو تفصيلي فقد بلغ عدد حسابات الادخار للذكور 95060 حسابا برصيد مالي 2.7 وبلغ عدد حسابات الادخار للإناث 55688 برصيد مالي 642 مليون ريال يمني فيما بلغ عدد حسابات الادخار للجهات (شركات ومنظمات) 2000 حساب برصيد مالي 32.5 مليار ريال يمني .

الحوالات الداخلية والخارجية

وفي إطار مساعي البنك لتوفير خدمات مدفوعات متميزة لعملائه حشد البنك طاقته لتعزيز حصته في سوق الحوالات الداخلية والخارجية منذ بداية العام 2023 وبلغ عدد الحولات المنجزه خلال العام 2023- 1494897 حوالة داخلية وبلغ عدد الحولات الخارجية 3215 وبلغ عدد الوكلاء الماليين التراكمي 4354 فيما بلغ عدد الوكلاء غير الماليين التراكمي 2314 وبلغ عدد الجهات المصدرة للحوالات الفردية 35 جهة.

التحويلات الاجتماعية

وانطلاقا من قيم البنك ورسالته ولضمان راحة وأمان وكرامة المستفيدين من التحويلات الاجتماعية، أحرز البنك تقدما ملموسا في رقمنة الخدمة من خلال صرف التحويلات الاجتماعية عبر خدمة النقود الإلكترونية « بيس» في خطوة ترجمت مساعي البنك لتعزيز الشمول المالي الرامي إلى نشر الثقافة الرقمية في جميع أوساط المجتمع دون استثناء وتمكن البنك خلال العام 2023 من توزيع 3.256.420 حوالة نقدية بقيمة 186.6 مليار ريال .

الشمول المالي

ومواكبة للتطورات التقنية الحديثة لتقديم خدمات مصرفية رقمية تجعل حياة العملاء أسهل من أي وقت مضى، شهد البنك خلال العام 2023 تطويرات ملموسة في خدمة النقود الإلكترونية « بيس» وجاءت تلك التطورات في إطار الجهود التي بذلها البنك لتنفيذ استراتيجيته في التحول الرقمي ودعم الشمول المالي عبر محفظته الإلكترونية « بيس» كنافذة رقمية لخدماته المصرفية التي أصبح بمقدور عملاء البنك من كافة شرائح المجتمع وفي أي مكان يتواجدون فيه الوصول إليها، وقد أثمرت تلك الجهود عن نمو ملحوظ في عدد العمليات المنفذة خلال العام 2023 ووصلت إلى 1.3 مليون عملية بقيمة إجمالية بلغت 111 مليار ريال وصاحب ذلك نموا في عدد العملاء حيث بلغ عدد الحسابات الإلكترونية 169.582حسابا إلكترونياً.

علاقات شراكة واسعة

وفي إطار سعي البنك لتوسيع علاقاته مع البنوك وشركات الصرافة الخارجية، تمكن البنك خلال العام 2023 من توسيع شراكاته المحلية والدولية من خلال استكمال فتح حسابين بنكيين طرف البنوك الأردنية المتمثلة في كابيتال بنك الأردن الواسع الانتشار في الوطن العربي وكذلك بنك الأردن، إضافة إلى استكمال توقيع اتفاقية فتح حساب طرف بنك بيروت - لندن لتوفير منافذ خارجية للبنك في أوروبا، كما تم تدشين العمل مع شركة العلاونة للصرافة التي تمتلك أكثر من 80% من سوق الحوالات في الأردن.

التدريب والتأهيل

وفي إطار حرصه على بناء فريق عمل مؤهل قادر على تلبية متطلباته الحالية والمستقبلية نفذ البنك خلال العام 2023 باقة من البرامج التدريبية الهادفة إلى تطوير قدرات الموظفين وإكسابهم مهارات جديدة وتزويدهم بكل ما هو حديث في مجال العمل المصرفي بشكل يسهم في كفاءة وفاعلية الأداء، وبلغ عدد البرامج التدريبية التي شارك فيها موظفو البنك 126 برنامجا تدريبيا منها 35 برنامج تدريب داخلي و91 برنامجاً خارجياً وبلغ عدد المشاركين فيها 323 موظفاً وبنسبة حضور بلغت 89% من إجمالي عدد موظفي البنك.

الجوائز

رغم التحديات الماثلة فقد ظل البنك محتفظا بمكانته الدولية وتواصلت سلسلة نجاحاته وإنجازاته خلال العام 2023 وتجسدت من خلال حصوله على 4 جوائز دولية المالية هي جائزة أفضل مبادرات لمدفوعات الشمول المالي وجائزة أفضل ممول في الشرق الأوسط وشمال أفريقا لعام 2023 وجائزة أبطال التوعية بالتدقيق الداخلي وجائزة أفضل بنك رقمي في الشرق الأوسط، إضافة إلى حصول مديره التنفيذي على لقب أفضل مصرفي رقمي للعام 2023.

بنك اليمن والخليج يدشن برنامج خطوة..

القائم بأعمال المدير العام الأستاذ/ توفيق حنيش: برنامج خطوة التعليمي إسهام مجتمعي تنموي وليس خدمة مصرفية تقليدية

توفيق حنيش

دشن بنك اليمن والخليج بصنعاء في ال 17 من أغسطس برنامج خطوة التعليمي.. وفي التدشين أوضح القائم بأعمال المدير العام الأستاذ توفيق حنيش أن برنامج خطوة التعليمي ليس خدمة مصرفية تقليدية نحسب من ورائها كم ربحنا وخسرنا ولكنه إسهام مجتمعي تنموي تعليمي يهدف إلى وضع التعليم كأولوية لدى الوالدين والطالب معا على مدى مسيرة متواصلة من وقت مبكر حتى التخرج من الجامعة.

وأشار إلى أن البرنامج الفريد من نوعه في اليمن يأتي كواحدة من خطوات كثيرة ومتعددة المجالات يضعها بنك اليمن والخليج موضع التنفيذ في خطته الاستراتيجية طويلة المدى وفي خططه التشغيلية السنوية.

وقال: نحن بدورنا نخلق بيئة تشجيعية مدعومة بجوائز وحوافز تتم بالسحب الآلي العشوائي بنزاهة وشفافية وكل المشتركين حظوظهم متساوية وممكنة في كل سحب فهناك جوائز وهناك جو تعليمي تشجيعي.

تخلل حفل التدشين عدد من الفقرات المتنوعة إضافة إلى محاضرة مجانية نظمها البنك لخريجي الثانوية العامة تحت عنوان كيف تختار تخصصك الجامعي؟ ألقاها الأستاذ الدكتور فؤاد سعدان.

وفي ختام الحفل تم السحب الآلي الأول للمشتركين في البرنامج واختيار 7 فائزين من عملاء البرنامج الذكور وهم ياسر سلطان محمد نعمان الشدادي، المشير بشير محمد أحمد الحزورة، عبدالغني محمد لطف السنيدار، حمزة ميثاق حسين عبدالحميد / بولاية والدته، عبدالله محمد أحمد العطاس وحسن ميثاق حسين عبدالحميد / بولاية والدته.

وكذلك اختيار 7 فائزين من عملاء البرنامج الإناث وهم أفنان ذوالفقار عمر الزبيدي، أحلام عبدالرقيب عبدالواسع السويدي، زينات أمين صالح مثنى /بولاية والدتها، رقية طاهر غالب الزريقي، آلاء وليد علي يحيى الويس/ بولاية والدها، نزيهة يحيى محمد الحلالي، وميار مازن جوهر / بولاية والدتها.

كما جرى السحب على جوائز نقدية للحاضرين في فعالية التدشين.

انعقاد اجتماع تقييم الأداء الدوري لإدارات بنك اليمن والخليج للعام 2024

عقد يوم الأربعاء الموافق 11 /9/ 2024 بمقر إدارة بنك اليمن والخليج اجتماع تقييم الأداء الدوري للبنك للعام 2024 برئاسة رئيس مجلس الإدارة الدكتور مروان محمد خالد وبحضور القائم بأعمال المدير العام المهندس توفيق حنيش.

وخلال الاجتماع استعرضت كافة الإدارات إنجازاتها التي تحققت والتحديات التي واجهتها خلال الأشهر المنصرمة من العام 2024 .

وناقش الاجتماع المبادرات والمهام والأهداف التي يسعى البنك لتحقيقها خلال ما تبقى من العام الحالي، بما في ذلك تحسين الخدمات المصرفية وتوسيع قاعدة العملاء.

وجرى خلال الاجتماع تبادل الآراء والأفكار حول المبادرات الجديدة التي تلبي احتياجات السوق الحالية ووضع خارطة طريق لتوجيه الأعمال نحو النجاح المستدام.

وفي ختام الاجتماع عبر رئيس مجلس الإدارة الدكتور مروان خالد عن استحسانه لطريقة عرض تقارير الأداء التي قدمتها كافة الإدارات، مشيدا باعتمادها على مبدأ أهمية توفر البيانات والإحصائيات السليمة كونها تلعب دوراً مركزياً في اتخاذ القرارات الصائبة وتحديد الاتجاهات وقياس الأداء وتقييم جدوى الخطط المستقبلية.

من جهته أكد القائم بأعمال المدير العام المهندس توفيق حنيش على أهمية التحسين المستمر للإدارات والاستعداد لمواجهة التحديات المستقبلية المختلفة والتي سيتجاوزها البنك بكل ثقة واقتدار.

الدكتوراه في التخطيط الاستراتيجي للباحث طه محمد الرحومي

منحت جامعة صنعاء درجة الدكتوراه للباحث طه محمد عبدالله الرحومي، من مركز إدارة الأعمال في جامعة صنعاء، وذلك عقب إتمام المُناقشة العلنية لرسالة الدكتوراة عن أطروحته الموسومة بـ: (أثر التخطيط الاستراتيجي في تحسين أداء البنوك العاملة في اليمن من خلال الالتزام بإجراءات مكافحة غسل الأموال).

وهدفت الدراسة إلى تحديد أثر التخطيط الاستراتيجي بأبعاده (التحليل البيئي، التوجه الاستراتيجي، بناء الاستراتيجية)، في تحسين الأداء بأبعاده (بُعد العملاء، العمليات الداخلية، التعلم والنمو، البُعد المالي) من خلال الالتزام بإجراءات مكافحة غسل الأموال في البنوك العاملة في اليمن بأبعادها المتمثلة في (السياسات والإجراءات، وظيفة الامتثال، تقييم مخاطر غسل الأموال، التدريب والتقييم).

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات تمثلت في أن مستوى ممارسة التخطيط الاستراتيجي في البنوك العاملة باليمن بشكل عام (عالية إلى حد ما) وتحسين أدائها بشكل عام (عال)، والالتزام بإجراءات مكافحة غسل الأموال بشكل عام (عال)، كون التخطيط الاستراتيجي حديث النشأة في البنوك العاملة في اليمن كماتسعى البنوك العاملة في اليمن إلى تحسين أدائها من خلال التعرف على الخدمات التي تلبي احتياجات عملائها، وتدريب موظفيها لتطوير مهاراتهم، وزيادة أرباحها الناتجة من عوائد الاستثمارات الحقيقية، وكذا التزام البنوك العاملة في اليمن بإعداد سياسات وإجراءات خاصة بمكافحة غسل الأموال مستندة للمعايير الدولية والمحلية إضافة إلى وجود أثر إيجابي للتخطيط الاستراتيجي في تحسين أداء البنوك العاملة باليمن من خلال الالتزام بإجراءات مكافحة غسل الأموال.

وتوصلت الدراسة إلى أهمية تعزيز ممارسة التخطيط الاستراتيجي في البنوك العاملة في اليمن بشكل أوسع بكافة أبعاده والتركيز على الجوانب التي تحسن من أدائه بشكل مستمر وتفعيل سياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال على مستوى البنوك العاملة في اليمن، وتقييمها بشكل دوري أو عند اللزوم، وكذا أن تحسن أداء البنوك العاملة في اليمن يتطلب الاهتمام بالعملاء

والخدمات المقدمة لهم وتعزيز الجهود في تدريب وتنمية معارف موظفيها، لتحقيق أرباح من عوائد الاستثمارات الناتجة عن الخدمات المصرفية.

تكوَّنت لجنة المُناقشة من الأستاذ الدُكتور عبده أحمد علي العامري -رئيساً، والأستاذ الدُكتور محمد محمد حزام القُطيبي - مُشرفاً وعضواً، والأستاذ المساعد الدُكتور عبدالعزيز محمد أحمد المخلافي -عضواً.

وأشادت اللجنة بالجُهد الكبير الذي بذله الباحث الرحومي في إعداد هذه الأطروحة نظراً لما قدمته من إسهامات علمية قيِّمة في مكافحة غسل الأموال، وأوصت بطباعة الأطروحة، نظرا لأهمية موضوعها.

من جانبه، قدَّم الدكتور الرحومي، الشكر والتقدير والامتنان والعرفان لكل من وقف إلى جانبه طوال فترة إعداد الأطروحة، وفي مقدمتهم المشرف على الرسالة وكافة أعضاء لجنة المناقشة والحكم.

حضر المناقشة نُخبة من الدكاتره والأساتذة والباحثين وأصدقاء وزملاء وأقارب الدكتور.

الدكتوراه في تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي للباحث سلطان يحيى حسين السلطان من جامعة صنعاء

نال الباحث سلطان يحيى حسين السلطان مساعد المشرف الفني في غرفة المقاصة-البنك المركزي اليمني -درجة الدكتوراة في تكنولوجيا المعلومات من كلية الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في صنعاء عن اطروحته الموسومة "نهج ذكي لتحليل خروج العملاء في القطاع المصرفي".

هدفت الدراسة والتي تعد أول أطروحة دكتوراة في اليمن في هذا المجال إلى تحديد أهم الخصائص التي تؤثر على خروج وتذبذب العملاء من القطاع المصرفي والمالي بشكل عام وذلك من خلال تبني أربع نماذج ذكية (خوارزميات) بالإضافة إلى تطوير خوارزمية قامت بتحسين نتائج التنبؤ لتسرب العملاء من القطاع المصرفي. واعتمدت الدراسة على المنهج التنبؤي الحديث في الذكاء الاصطناعي والتنقيب في البيانات وذلك من خلال الاستفادة من بيانات عملاء البنك الأمريكي والتي تكونت من 10000 عميل.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن النموذج الرياضي الذي تم تقديمه والذي تم تطبيقه بلغة البرمجة بايثون (Python) قد قام بتحسين نتائج الدراسة بشكل واضح، بالإضافة إلى أنه تم الكشف عن أهم السمات أوالخصائص التي تلعب دوراً بارزاً في خروج العملاء من القطاع المصرفي. بالنسبة لمجتمع الدراسة كانت أعلى قيمة لسمة العمر، حيث بلغت قيمتها العالية ما يزيد عن 28% من إجمالي تأثير جميع السمات، تليها سمة درجة الائتمان بنسبة تتجاوز 18%، ثم الرصيد بنسبة تتعدى 16%. ثم عدد المنتجات التي يتلقاها العميل بنسبة تقارب 15%، ثم مدة الخدمة بنسبة تزيد عن 13%. وصولاً إلى السمة الأخيرة الأقل تأثيراً، وهي سمة النوع الاجتماعي بنسبة 2%.

وعمل مستقبلي يجب على البنوك والمؤسسات المالية المختلفة والتي ترغب في تبني هذا النوع من الأدوات الحديثة تطوير مجموعات بيانات عامة جديدة مركزية خاصة بعملاء البنوك مع التركيز على خصوصية البيانات والامتثال، إلى جانب الحوكمة الواضحة والتوثيق الشامل لكي يتم تطبيق أساليب الذكاء الاصطناعي في المحافظة على العملاء بشكل أكثر كفاءة.

وتكونت لجنة المناقشة والحكم من الأستاذ الدكتور بشير محمد المقالح رئيسًا للجنة مناقشًا خارجيًا والأستاذ الدكتور شرف عبد الحق الحمدي مناقشًا داخليًا وعضوًا للجنة والأستاذ المشارك إبراهيم أحمد البلطة مشرفًا وعضوًا في اللجنة.

طيلة تسعة أعوام مضت تعرض الاقتصاد الوطني اليمني لأزمات وصدمات وهزات عنيفة كان لها تداعياتها وانعكاساتها السلبية المؤثرة على استقراره وتوازنه وقدرة عجلة نشاطه على الاستمرار في الدوران بالمستوى المطلوب والملبي لمتطلبات واحتياجات المجتمع الأساسية فضلا عن احتياجاته الثانوية .

القطاع المصرفي اليمني.. دور حيوي في دعم التنمية والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي

مدين عبدالجليل مسعود*

ولأن القطاع المصرفي اليمني يعتبر محور الارتكاز الأساسي والشريان الرئيسي الذي يمد الاقتصاد الوطني بالدماء الباعثة للحياة فيه والضامنة لاستمرار الدوران المتواصل لعجلة نشاطه، فقد كان له نصيب الأسد من مضاعفات تلك الأزمات والصدمات الاقتصادية التي أضرت وأثرت على استقراره المالي ونشاطه الائتماني وعلاقاته بشبكة عملائه ومراسليه على مستوى الداخل والخارج اليمني.

وإذا كانت أبرز المشكلات التي أصبح يواجهها الاقتصاد الوطني اليمني قد تمثلت في تراجع الاستثمارات وتوقف القروض والتمويلات وانخفاض الإيرادات بسبب الظروف الاستثنائية التي فرضتها أحداث وتطورات المرحلة المعاشة .. فقد تعددت بالمثل مشاكل القطاع المصرفي اليمني وبشكل تدريجي بدءا بأزمة السيولة النقدية وما تلى ذلك من تطورات دراماتيكية مفاجئة تمثل أبرزها في الانقسام المصرفي في بنية السلطة النقدية، الذي أضاف حجما هائلا من التعقيدات والعقبات والإرباكات المعرقلة لنشاط هذا القطاع وحدت من فاعليته وقدرته على النهوض الكامل بالمسؤوليات المناطة به في إدارة السياسة النقدية ودعم التنمية والاستقرار الاقتصادي للبلد.

رغم كل تلك التحديات والعراقيل والمعوقات والظروف الاستثنائية الصعبة التي تجلت تأثيراتها وانعكاساتها السلبية على مستوى الواقع الجيوسياسي الشامل لكل محافظات البلد، فقد نجح القطاع المصرفي اليمني إلى حد كبير في تنفيذ رؤى واستراتيجيات التحول إلى العمل بصيغ ومفاهيم جديدة للنشاط الائتماني المالي والمصرفي اقتضتها طبيعة المتغيرات السياسية والاقتصادية الطارئة والتطورات التكنولوجية والتقنية المستمرة وتطلبت منه إعادة هيكلة أنشطة مؤسساته وتطوير أو شراء الأنظمة الجديدة وابتكار الحلول وتقديم الخدمات المالية والمصرفية الحديثة والمواكبة للمتغيرات الماثلة وبما يحقق أهداف المواكبة للتطورات التكنولوجية والرقمية والتكيف مع ظروف وتحديات المرحلة التاريخية الصعبة أو تجاوزها وتوفير متطلبات وإمكانات تحقيق مبدأ الاستدامة في تقديم خدماته المصرفية المختلفة وتطويرها وتنويعها بما يعزز ثقة العملاء والمستثمرين في قدرته على تقديم الحلول المالية الموثوقة والآمنة.

وبذلك كان القطاع المصرفي اليمني نموذجاً للصمود والاستمرارية في قيادة مسار التنمية المستدامة والحفاظ على أساسيات الاستقرار الاقتصادي في مختلف القطاعات وتقديم خدماته المالية والمصرفية لجميع أبناء المجتمع اليمني في عموم البلاد، إلى جانب الإيفاء الكامل بالمسؤوليات الملقاة على عاتقه والمتمثلة بضمان الحماية لأموال المودعين وأصول نشاطه الإئتماني ومد يد العون والمساندة لوحدات النشاط الاقتصادي وتوفير الموارد المالية اللازمة لضمان استمرارية أنشطتها، كليا أو جزئيا، إضافة إلى لعب دور أساسي ومحوري في تمويل التجارة الخارجية للبلاد وإمداد السوق المحلي بما يحتاجه من سلع استهلاكية أو تنموية والاسهام بجزء لا يستهان به من مكونات الناتج القومي الإجمالي للبلاد من خلال تقديم التسهيلات اللازمة لتنشيط وجذب الاستثمارات ناهيك عن استيعاب العمالة المؤهلة وتحسين مستوى المعيشة نوعا ما وهو الأمر الذي تجلى بوضوح في تخفيف نسبة كبيرة من معاناة المواطنين الإنسانية والمعيشية في عموم محافظات البلد.

*مدير عام البنك اليمني للانشاء والتعمير

نظمتها جمعية البنوك بالتعاون مع اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال برعاية من البنك المركزي اليمني..

ورشة عمل حول المخاطر ومكافحة الجرائم المالية

على مدى يومين من 26 - 27 أغسطس 2024 نظمت جمعية البنوك اليمنية بالتعاون مع اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وبرعاية من البنك المركزي اليمني ورشة عمل نوعية حول المخاطر ومكافحة الجرائم المالية .. فعاليات هذه الورشة التخصصية وما تناولته من موضوعات وما ناقشته من أوراق عمل متعلقة بهذا المجال يتضمنها هذا الملف النوعي لمجلة المصارف .. إلى التفاصيل..

فعاليات افتتاح الورشة

على مدى يومين من 26 - 27 أغسطس 2024 نظمت جمعية البنوك اليمنية بالتعاون مع اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وبرعاية من البنك المركزي اليمني ورشة عمل نوعية حول المخاطر ومكافحة الجرائم المالية.

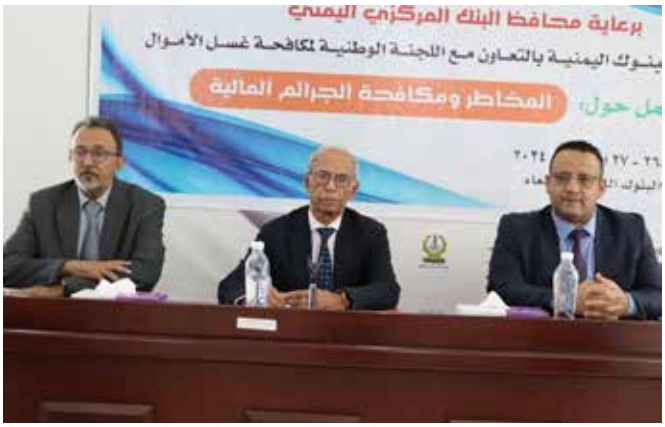

وفي افتتاح الورشة أكد رئيس وحدة جمع المعلومات بالبنك المركزي اليمني نائب رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وديع السادة أن الهدف الرئيسي من انعقاد مثل هذه الفعاليات يجب أن يكون منع المجرمين من استخدام خدمات البنوك والمؤسسات المالية وأنظمتها في تنفيذ جرائمهم المالية.

وشدد على ضرورة تضافر جهود البنوك وتكاملها لتعزيز وسائل منع الجرائم المالية.

وتطرق إلى اهتمام البنك المركزي اليمني بمساندة البنوك في مكافحة الجرائم المالية وجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب .. مؤكدا أهمية تعزيز اجراءات الامتثال وبما يسهم في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ونوه إلى أهمية تقييم إجراءات البنوك ومدى فاعليتها لمكافحة هذه الجرائم وكشف المجرمين.

وحث المشاركين على الاستفادة من الورشة وتطبيق ما سيتلقونه من معارف ومهارات في الواقع العملي .

من جهته أشار القائم بأعمال رئيس جمعية البنوك اليمنية محمود قايد ناجي إلى أهمية هذه الورشة في تطوير مهارات المشاركين في الارتقاء بآليات مكافحة الجرائم المالية في البنوك.

وأكد حرص البنوك اليمنية على الالتزام بالقوانين واللوائح لمكافحة الجريمة المالية

السادة: نشدد على ضرورة تضافر جهود البنوك وتكاملها لتعزيز وسائل منع الجرائم المالية

والإجراءات والمعايير الدولية المعتمدة لمكافحة غسل الأموال ومنع تمويل الإرهاب.

ولفت إلى أن البنوك تعمل على الاستفادة من الأنظمة المعلوماتية المتطورة لمساعدتها على تحليل المخاطر وكشف العمليات المشبوهة .. مشيدا بالدور الحيوي للبنك المركزي اليمني في التوجيه والإرشاد ومتابعة الالتزام بإجراءات المكافحة.

وبين أن جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب تأتي على رأس قائمة الجرائم المالية التي تعمل البنوك على مكافحتها والقضاء عليها.

واعتبر أن فاعلية الإجراءات وكفاءة العاملين في نشاط المكافحة وخبرتهم وسعة اطلاعهم هي مفتاح النجاح في ذلك النشاط.

وأوضح أن المؤسسات الدولية

ناجي: النجاح المقبول في مكافحة الجرائم المالية سيعكس صورة مشرفة عن القطاع المصرفي اليمني

والبنوك تنظر لمدى فاعلية الإجراءات المطبقة لمكافحة الجرائم المالية كعامل أساسي يحظى بوزن كبير عند تقييم أداء البنوك والمؤسسات المالية وتحديد مدى آهليتها للتعامل مع البنوك الخارجية.

كما أكد أن تحقيق مؤسساتنا المالية المصرفية لدرجة مقبولة من النجاح في مكافحة الجرائم المالية سيعكس صورة مشرفة عن القطاع المصرفي اليمني ويدعم الثقة في سلامة عملياتها وتوسيع قاعدة عملائها واستعادة علاقاتها مع مراسليها في الخارج.

بدوره أشار مقرر وعضو اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب القاضي رشيد المنيفي إلى أن الورشة تأتي في إطار التعاون بين جمعية البنوك اليمنية واللجنة لنشر

المنيفي: يجب أن تتضافر وتتكامل جهود كافة الجهات المعنية لنشر الوعي بمخاطر الجرائم المالية

الوعي حول المخاطر ومكافحة الجرائم المالية لدى العاملين في البنوك وبما يسهم في مكافحتها.

ولفت إلى أهمية تدريب موظفي البنوك ووضع البرامج التخصصية بغرض إكسابهم مهارات التعامل مع العملاء والحرص على استيفاء كافة البيانات وتلافي مخاطر جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وكذا أهمية تضافر الجهود وتكاملها بين كافة الجهات المعنية في مكافحة الجرائم المالية ودور التوعية والتنوير في مكافحة هذه الجرائم وتأثيراتها المختلفة.

وأكد استعداد اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للتعاون مع جمعية البنوك اليمنية وكافة الجهات في تنفيذ البرامج التدريبية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم المالية.

4 أوراق عمل تخصصية ناقشتها الورشة

ناقشت الورشة على مدى يومين بمشاركة عدد 24 موظفا من موظفي وممثلي إدارتي المخاطر والامتثال في البنوك اليمنية 4 من أوراق العمل التخصصية التوعوية التنويرية بمخاطر الجرائم المالية وتأثيراتها على البنوك والمؤسسات المالية وما يتعلق بتلك الجرائم من عقوبات دولية وكذا مدى كفاية أنظمة ووسائل البنوك والمؤسسات اليمنية لمكافحتها..

تضمنت أوراق العمل التي قدمها القاضي رشيد عبدالوارث المنيفي، مستشار وزير العدل، عضو ومقرر اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والخبير والمدرب والاستشاري والباحث القانوني في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومجالات الحوكمة والامتثال وإدارة المخاطر والتمويل الإسلامي .. كما واسعا من المعارف النظرية والرسوم والأشكال والبيانات التوضيحية والتوعوية بمخاطر الجرائم المالية ووسائل وأساليب مكافحتها وغيرها من المعارف التي تضمنتها أوراق العمل وتبرز أهمية تقديم هذا العرض الموجز لعناوينها ومحتواها ومضمونها.

تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنوك

تحت هذا العنوان جاءت ورقة العمل الأولى التي ناقشتها الورشة وتضمنت توضيح مفهوم الخطر ومفهوم المخاطر والمقصود بإدارة المخاطر والمنهج القائم على المخاطر وتصنيفها والمقصود بتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأهداف ومراحل التقييم وفقا لدليل إرشادات تقييم المخاطر الصادر عن الفاتف وأساليب وطرق تحديد المخاطر ومؤشراتها وما يمكن التوصل إليه من نتائج للتقييم .

إجراءات مكافحة الجرائم المالية

تحت هذا العنوان جاءت ورقة العمل الثانية المقدمة إلى الورشة والتي تضمنت توضيح مفهوم الجرائم المالية وأنواعها كجرائم غسل الأموال وجرائم الاحتيال والتهرب الضريبي وجرائم الفساد والتزوير والتزييف وجرائم تمويل الإرهاب والتجار بالمخدرات

والاعتداء على البيئة والجرائم المنظمة، إضافة إلى توضيح أهمية دراسة مكافحة الجرائم المالية في البنوك والمؤسسات المالية والاقتصادية وبرامج وإجراءات وسياسات ونظم مكافحتها .

مخاطر غسل الأموال ومدى توافر برامج لدى القطاع المصرفي لإدارتها

اشتملت ورقة العمل الثالثة التي جاءت تحت هذا العنوان على توضيح لمفهوم مخاطر عدم الامتثال وبيان أنواعها من خلال الرسوم والأشكال التوضيحية

كمخاطر عدم الامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الدولة، ومخاطر عدم الامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المؤسسات المالية ومنها نهب أموال المودعين والمساهمين، إضافة إلى توضيح مفهوم التضخم وعلاقة جرائم غسل الأموال بالتضخم المالي وآثار عمليات غسل الأموال على الاستثمار وتقويض مؤسسات القطاع الخاص، وكذا مفهوم النمو الاقتصادي الوهمي، وهجرة الأموال إلى الخارج،وخسارة الدخل الضريبي للدولة، والمضاربة وانخفاض قيمة سعر العملة الوطنية وارتفاع سعر الفائدة عليها .. إلى جانب العديد من المخاطر الأخرى كالمخاطر الاجتماعية والمخاطر الأمنية والمخاطر السياسية وتأثيراتها، وما تحتاجه البنوك والمؤسسات المالية بالمقابل من أنظمة وبرامج لمساعدتها على الامتثال لإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

غسل الأموال والعقوبات الدولية

تحت هذا العنوان جاءت ورقة العمل الرابعة والأخيرة التي ناقشها المشاركون في الورشة وتضمنت الورقة توضيحا لمعنى العقوبات الدولية وأنواعها والجهة المخولة بإصدارها، كما استعرضت الورقه عددا من مواد ونصوص الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الخاصة بالعقوبات الدولية، إضافة إلى تعريف محكمة العدل الدولية للعقوبات الدولية، وتوضيح مفهوم العقوبات الاقتصادية، وكيف تتدخل الدول الكبرى والتجمعات الدولية لفرضها، وأنواع العقوبات الاقتصادية وأسبابها، وأنواع قوائم العقوبات المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وآليات التعامل مع قوائم الحظر الدولية .

عدد من المشاركين في الورشة لـ(المصارف):

اكتسبنا معارف ومهارات مهمة لتعزيز جهود مكافحة الجرائم المالية في اليمن

على هامش الورشة استطلعت مجلة المصارف آراء وانطباعات عدد من المشاركين من موظفي وممثلي إدارات المخاطر والامتثال في البنوك والمؤسسات المالية الذين حضروا فعاليات ورشة العمل وكان لهم حيز الحديث عن أهمية الورشة وما تلقوه خلالها من معلومات ومعارف حول المخاطر والجرائم المالية والحلول والآليات المقترحة لمكافحتها وتعزيز أنظمة الرقابة والامتثال في البنوك وغيرها من الحلول العملية المبتكرة المواكبة للتطورات والمساعدة في التغلب على التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي اليمني بشكل عام .. تفاصيل في السياق التالي..

استطلاع - طلال مأمون

البداية كانت مع مدير المخاطر والامتثال في بنك سبأ الإسلامي، الأستاذ/ عبدالرحيم محمد سيف، الذي أوضح أن الورشة التي أدارها ببراعة الخبير القانوني والقاضي المتمكن رشيد المنيفي قد حظيت بتفاعل كبير من قبل نخبة من مدراء المخاطر والامتثال في مختلف البنوك اليمنية .. مؤكدا اكتساب المشاركين كما شاملا وغنيا من المعلومات والمعارف المتخصصة حول أحدث التطورات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وطرق ووسائل تجاوز التحديات التي تواجه القطاع المصرفي اليمني والحلول العملية المقترحة لتعزيز أنظمة الرقابة والامتثال في البنوك اليمنية .

عبدالرحيم سيف: أكسبتنا الورشة معارف ومهارات بالغة الأهمية في مجال مكافحة الجرائم المالية

تحديات متزايدة في وقت بالغ الأهمية

ولفت إلى إن هذه الورشة تأتي في وقت بالغ الأهمية، حيث يواجه القطاع المصرفي اليمني تحديات متزايدة نتيجة للتطورات العالمية في مجال الجرائم المالية. مشيرا إلى أن الورشة من شأنها أن تساهم في رفع مستوى الوعي لدى العاملين في القطاع بأهمية مكافحة الجرائم المالية، وتعزيز قدراتهم في التعامل مع المخاطر المرتبطة بها.

موكدا أن الورشة التي جاء انعقادها في إطار جهود جمعية البنوك الرامية إلى تطوير القطاع المصرفي اليمني وجعله أكثر قدرة على المنافسة." تمثل دون شك خطوة مهمة على طريق تعزيز سلامة النظام المالي اليمني وحمايته من الاستغلال لأغراض غير مشروعة.

حنان الوجيه: ساهمت الورشة في تطوير المهارات الأساسية اللازمة في تقييم مخاطر غسل الأموال

معارف ومهارات أساسية

مدير الامتثال في بنك اليمن والخليج الأستاذة حنان محمد الوجيه لخصت في حديثها أبرز جوانب الفائدة المعرفية المتحققة للمشاركين خلال الورشة بالقول :

استفدنا خلال الورشة الكثير من المعلومات والمعارف حول مخاطر غسل الأموال وتطوير المهارات الأساسية اللازمة لتمكيننا من فهم كيفية دعم بيئة العمل في مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وكيفية منع أنشطة غسيل الأموال والكشف عنها والإبلاغ عنها.

وأضافت الوجيه : غطت هذه الورشة التدريبية البيئة التنظيمية وركزت على أهمية اعرف عميلك (KYC)، وأهمية العناية الواجبة تجاه العملاء (CDD)، ومراقبة العقوبات، ودور مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال من الناحية العملية، كما تعرفنا خلال الورشة على مخاطر جرائم غسل الأموال التي تنطوي عليها قطاعات الصناعة الناشئة وأصبح لدينا وعي كبير بمخاطر الجرائم المالية، والقوانين واللوائح العالمية، والقوانين واللوائح السارية والقوانين القضائية، والأنظمة والضوابط التي تهدف إلى الكشف عن هذه الأعمال الإجرامية المالية ومنعها.

كما تعلمنا أنه لابد من معرفة الأنشطة المتعلقة بطبيعة الخدمات والمنتجات التي تقدمها صناعة الخدمات المالية (وهي إدارة ومراقبة وامتلاك الأموال والممتلكات الخاصة بالآخرين) وتعلمنا أيضا أن عمليات غسل الأموال في أي دولة قد تؤدي إلى انتشار اقتصاد الظل أو التستر التجاري وغيره مما ينتج عنه تراجع النمو الاقتصادي، إضافة إلى ما تسببه عمليات غسل الأموال من ارتفاع في معدلات التضخم الذي ينتج عنه ارتفاع مستويات الأسعار، وهو ما يلحق الضرر بالمنافسة الشريفة ويؤثر سلباً في الأنشطة التجارية الأخرى.

جرائم متعددة وتأثيرات كبيرة

نجيب قصيلة: عززت الورشة وعينا بأهمية تقييم مخاطر الجرائم المالية وما لذلك من دور كبير في ضمان سلامة النظام المصرفي

رئيس قسم الالتزام في بنك القاسمي للتمويل الأصغر الإسلامي الأستاذ نجيب قصيله عبر عن انطباعه العام حول الورشة بالقول : تطرقت ورشة العمل للعديد من المواضيع الخاصة بتقييم المخاطر وإجراءات مكافحة الجرائم المالية التي تعد من أخطر أنواع الجرائم على مستوى العالم، نتيجة لتعقيداتها وأنواعها المتعددة والمختلفة، وتنوع طرق ووسائل استهداف مرتكبي هذه الجرائم للأموال سواءً كانت أموال عامة أم أموال خاصة، إضافة إلى تنوع تأثيراتها الكبيرة على كافة مناحي الحياة سواءً الاقتصادية أو الاجتماعية.

وأضاف : ساهمت الورشة إلى حد كبير في تعزيز وعي المشاركين بالأهمية الكبيرة لموضوع تقييم المخاطر في البنوك والمؤسسات المالية وذلك لضمان سلامة النظام المصرفي، حيث تشكل الجرائم المالية بكل أنواعها (غسل الأموال - تمويل الإرهاب - الاحتيال - السيبرانية - الفساد) تحدياً كبيراً يتعرض له النظام المالي والمصرفي في الدول المختلفة.

وفي هذا السياق اكتسبنا الكثير من المعارف والمهارات المتعلقة بمكافحة الجرائم المالية في البنوك والمؤسسات المالية اليمنية ومنها :

- تعزيز الامتثال القانوني، من خلال تفعيل القوانين واللوائح والتعليمات الصادرة من الجهات الرقابية وكذلك المعايير الدولية وتوصيات الـ FATF التي تتطلب من البنوك اتخاذ إجراءات صارمة لمكافحة الجرائم المالية.
- تعزيز الثقة بالعمل المصرفي، وذلك من خلال مكافحة الجرائم المالية، حيث تعتبر الثقة أحد دعائم العمل المصرفي لأن فقدان العملاء ثقتهم في

سلامة وأمن البنوك يؤدي إلى تجنبهم التعامل معها، ما سيؤثر سلباً على النظام المالي والمصرفي .

- حماية البنوك والمؤسسات المالية، حيث تساعد دراسات الجرائم المالية في التعرف على الثغرات ومواطن الضعف وأوجه القصور التي قد يستغلها المجرمون لتنفيذ جرائم استهدافهم للبنوك وبالتالي اتخاذ التدابير اللازمة لسد تلك الثغرات ومعالجة أوجه القصور وهو ما يساهم في الحفاظ على سلامة وحماية البنوك.

- منع استغلال البنوك والمؤسسات المالية، حيث تعمل دراسات مكافحة الجرائم المالية على منع الأفراد والمؤسسات غير النزيهة من تحقيق مكاسب غير قانونية وغير مشروعة على حساب البنوك.

- حماية والعملاء، حيث يتيح فهم الجرائم المالية في تعزيز وعي العملاء بهذا الخصوص مما يساهم في اتخاذ القرارات المالية السليمة من قبلهم وحمايتهم من التعرض لمخاطر الجرائم المالية.

- تعزيز النزاهة والشفافية، حيث تساعد دراسة مكافحة الجرائم المالية في تعزيز معايير الشفافية والنزاهة في العمل المصرفي مما يساهم في بناء بيئة مصرفية مستقرة ويحافظ على النظام المالي ويعزز ثقة العملاء في النظام المصرفي.

- مكافحة الجرائم المالية في البنوك، من خلال تطبيق الإطار المتكامل من التعليمات والضوابط الصادرة من الجهات الرقابية والإشرافية، إضافة إلى تفعيل الدور الرقابي على المؤسسات المالية لأغراض التقييم والمتابعة وتجدر الإشارة هنا إلى أن مجلس الإدارة هو المسؤول عن وضع سياسات وبرامج وأدلة مكافحة الجرائم المالية في البنوك وذلك للحفاظ على سلامة النظام المصرفي في المؤسسات المالية والبنوك.

وبشكل عام فقد كانت خلاصة ما تلقيناه من معارف ومهارات خلال الورشة هي ضرورة اهتمام المؤسسات المالية والبنوك بتقييم المخاطر الخاصة بمكافحة الجرائم المالية بشكل دوري لما لذلك من دور فعال في تعزيز سلامة النظام المصرفي والمساعدة على اتخاذ القرارات السليمة وتحقيق الأهداف وتطوير أنظمة مكافحة الجرائم المالية.

وعي بأحدث المعايير والإجراءات

مجد الشرجبي: نجحت الورشة في تعزيز قدرات المشاركين ورفع مستوى وعيهم بأحدث المعايير والإجراءات العالمية لمكافحة الجرائم المالية

رئيس قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، في بنك الكريمي الإسلامي، مجد منصور الشرجبي، تحدث قائلا : هدفت الورشة إلى تعزيز الوعي والمعرفة بأحدث المعايير والإجراءات العالمية في المجال المصرفي وتعزيز قدرات العاملين في القطاع المالي والمصرفي اليمني على التصدي لمخاطر الجرائم المالية، بما في ذلك جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التي تشكل تهديدًا للاستقرار الاقتصادي والأمني في البلاد.

وفي هذا السياق تناول المدرب القاضي رشيد المنيفي أهم المحاور المرتبطة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مع التركيز على القوانين واللوائح الدولية في هذا المجال، إضافة إلى التدابير الوقائية الواجب اتخاذها من قبل المؤسسات المالية لضمان الامتثال لتلك القوانين.

كما استعرض القاضي المنيفي الأساليب الحديثة التي يستخدمها المجرمون لغسل الأموال وتمويل الأنشطة الإرهابية، وأكد على أهمية التعاون بين المؤسسات المالية والجهات الرقابية لتعزيز فعالية الجهود المشتركة في مكافحة هذه الأنشطة، وشدد على ضرورة تبني سياسات وإجراءات فعالة للكشف عن المعاملات المشبوهة والإبلاغ عنها في الوقت المناسب.

وبشكل عام يمكن القول أن الورشة قد نجحت في تحقيق هدف رفع مستوى الوعي لدينا كمشاركين فيها وتقع على عاتقنا مسؤولية رفع الوعي لدى العاملين في القطاع المصرفي اليمني بأحدث الطرق والتقنيات المستخدمة في عمليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذلك تعزيز الالتزام بالقوانين والتشريعات المحلية والدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة الجريمة المالية.

ولعل أبرز المعارف والمهارات التي اكتسبناها خلال الورشة هي إدراك أهمية التعاون بين البنوك المحلية والجهات الرقابية مثل البنك المركزي اليمني، إضافة إلى التعاون مع المنظمات الدولية لتعزيز فعالية الجهود المبذولة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة الجريمة المالية في اليمن وضمان أن يكون القطاع المالي مجهزًا بأفضل الأدوات والممارسات لمواجهة هذه التحديات بشكل فعال.

وكذلك إدراك أهمية تحديد وفهم المخاطر التي تواجه البنوك والمؤسسات المالية، مثل مخاطر السمعة، والمخاطر القانونية، والمخاطر التشغيلية، وضرورة القيام بتقييم شامل ومنتظم للمخاطر وتحديثها وفقًا لتغيرات البيئة المالية والقانونية، وما للتقييم السليم للمخاطر من دور مساعد في اتخاذ قرارات مدروسة ومبنية على الوقاية والاستعداد لمواجهة أي تحديات.

إضافة إلى ما سبق هناك الكثير من المحاور المهمة التي تم مناقشتها خلال الورشة ومنها الدور الحيوي لإدارة الامتثال في البنوك في مكافحة الجرائم المالية، من خلال التأكد من أن جميع العمليات المالية تتم وفق القوانين واللوائح المحلية والدولية، وضرورة أن تكون إدارات الامتثال قوية وفعّالة، وقادرة على مراقبة العمليات واكتشاف أي نشاط مشبوه والإبلاغ عنه فورًا، وكذا ضرورة امتداد دور إدارة الامتثال ليشمل توعية الموظفين وتدريبهم على كيفية التعامل مع الحالات المشبوهة وإجراءات الإبلاغ الفعّال عنها.

غسل الأموال والعقوبات الدولية

نشوان المقطري: ورشة العمل خطوة مهمة نحو تعزيز قدرات البنوك في مواجهة التهديدات المالية المتنامية

مدير دائرة إدارة المخاطر في البنك الأهلي اليمني، الأستاذ نشوان المقطري، تحدث قائلا : في ظل التحديات والمخاطر المتزايدة التي تواجه القطاع المالي على الصعيد المحلي والعالمي، برزت أهمية تنظيم ورشة عمل "المخاطر ومكافحة الجرائم المالية" كأداة حيوية لتعزيز القدرات المؤسساتية في مواجهة الجرائم المالية وتعزيز الوعي وتطوير استراتيجيات فعالة لحماية القطاع المصرفي.

وبحضور مجموعة من الخبراء والمختصين في هذا المجال استهدفت الورشة تعزيز الوعي والتعاون بين المؤسسات المالية، وتناولت محاور أساسية شملت:

تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث ناقش المشاركون المنهجيات والأدوات المتبعة في تحديد وتحليل وتقييم الأنشطة المالية التي قد تكون عرضة للاستغلال من قبل غاسلي الأموال وممولي الإرهاب.

وأضاف المقطري: وخلال الورشة جرى مناقشة إعداد الاستراتيجيات والخطط والآليات لإدارة هذه المخاطر والتخفيف منها ومعالجتها وتم تسليط الضوء على الإرشادات والمعايير الدولية الخاصة بتقييم مخاطر غسل الأموال، كما تم التأكيد على أهمية وضع تقييم دقيق وشامل يساعد المؤسسات المالية على اتخاذ إجراءات احترازية تحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما ناقشت الورشة مخاطر عدم الامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على كل من الدولة، والبنوك، والأفراد من خلال التطرق إلى الأنظمة الالكترونية التي تحتاجها البنوك لمساعدتها على الامتثال لإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإدارة المخاطر المرتبطة بها، والتي تسهم بشكل مباشر في تعزيز قدرة البنوك على رصد المعاملات غير القانونية بسرعة وفاعلية.

وركزت النقاشات أيضا على تأثير العقوبات الدولية على القطاع المالي، حيث استعرض المشاركون كيفية تفاعل البنوك مع هذه العقوبات وأهمية الالتزام بالقوانين واللوائح والمنشورات الصادرة عن الجهات الإشرافية والرقابية المحلية والمعايير الدولية، ليس فقط لحماية سمعتها، ولكن أيضًا لتجنب العقوبات المالية التي قد تعيق عملياتها.

واختتمت الورشة نقاشاتها بتناول الإجراءات العملية لمكافحة الجرائم المالية في البنوك، من خلال استعراض أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال والتأكيد على ضرورة التدريب المستمر للعاملين في البنوك وتطبيق سياسات صارمة تضمن الامتثال الكامل للقوانين واللوائح المحلية وللمعايير الدولية.

وحول أهمية الورشة وتأثيرها على القطاع المصرفي قال المقطري : تُعد ورشة العمل خطوة مهمة نحو تعزيز قدرات البنوك في مواجهة التهديدات المالية المتنامية، حيث أسهمت الورشة في:

- رفع مستوى الوعي، من خلال الفهم العميق لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم المالية، مما يزيد من قدرة البنوك على التصدي لهذه المخاطر.
- تحسين الكفاءة التشغيلية، حيث قدمت الورشة للمشاركين أدوات وتقنيات حديثة يمكن توظيفها لتطوير استراتيجيات مكافحة الجرائم المالية داخل مؤسساتهم.
- تعزيز التعاون، حيث وفرت الورشة منصة للتواصل وتبادل الخبرات بين البنوك، مما يعزز التعاون ويعزز من جهود مكافحة الجرائم المالية على مستوى واسع.

وأكد المقطري أن الأثر العملي للورشة سيتجاوز دون شك حدود القاعة التي نُظمت فيها، وسيمتد تأثيرها إلى الواقع العملي للبنوك من خلال:

- **تحسين أنظمة الامتثال :** وذلك من خلال تطوير الإجراءات الداخلية لتتماشى مع القوانين واللوائح المحلية والمعايير الدولية المتجددة.
- **تخفيف المخاطر :** من خلال اعتماد أدوات فعالة لتقييم المخاطر، مما يقلل من فرص التورط في الأنشطة المالية المشبوهة.
- **تعزيز الثقة :** من خلال بناء سمعة قوية للبنوك عبر الالتزام الصارم بمعايير مكافحة الجرائم المالية، مما يعزز الثقة لدى العملاء والمستثمرين وأصحاب المصلحة.

واختتم المقطري حديثه قائلا : أكدت ورشة عمل "المخاطر ومكافحة الجرائم المالية" على أهمية استمرار الجهود الرامية إلى تعزيز الأمان المالي داخل البنوك اليمنية من خلال التوعية بالمخاطر، وتطوير الأنظمة الإلكترونية التي تساعدها على الامتثال لإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذلك الالتزام بالقوانين واللوائح المحلية والمعايير الدولية وتطبيق إجراءات عملية لمكافحة الجرائم المالية، ومن خلال الالتزام بكل ماسبق يمكن للبنوك تعزيز جاهزيتها لمواجهة التحديات المستقبلية، مما يسهم في تحقيق استقرار النظام المالي بشكل مستدام.

تجربة قيمة وذات أهمية عالية

دنيا الشيباني: الورشة في مجملها تجربة قيمة وذات أهمية عالية لتعزيز الوعي بالجرائم المالية وإدارة المخاطر

رئيس قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك التجاري اليمني، الأستاذة دنيا الشيباني أكدت أن ورشة العمل كانت تجربة قيمة وذات أهمية عالية، حيث تناولت الورشة مواضيع متنوعة هدفت في مجملها إلى تعزيز الوعي بالجرائم المالية وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية.

وقالت الأستاذة دنيا الشيباني: ركزت الورشة بشكل كبير على أهمية التزام المؤسسات المالية بالمعايير والقوانين اللازمة لمنع وتفادي الجرائم المالية وما يترتب عليها من مخاطر، إضافة إلى مناقشة أهمية ربط أنظمة المؤسسات المالية مع أنظمة الدولة لتعزيز جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلى جانب التأكيد على أهمية معرفة واطلاع موظفي البنوك ومسؤولي الامتثال على كافة القوانين المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وضرورة متابعة كافة التعاميم والنشرات المحلية والدولية .

واختتمت الشيباني حديثها بالقول : بفضل هذه الورشة أصبح لدينا رؤية واضحة عن الجرائم المالية والمخاطر المحيطة بنا ونأمل أن يتم تنظيم المزيد من هذه الدورات وورش العمل في مجال مكافحة الجرائم المالية، لأهميتها في زيادة الوعي بأنواع الجرائم المالية وأساليب وأنواع الاحتيال والمخاطر المترتبة عنها.

حلول ومعالجات عقلانية

مسؤول وحدة الامتثال في مصرف "الرافدين - صنعاء" الأستاذ مبروك غالب محمد جبر تحدث قائلا : الورشة بحد ذاتها تعتبر لفتة كريمة من البنك المركزي اليمني وجمعية البنوك اليمنية واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وجاء تنظيم وتنفيذ الورشة في إطار حرص الجميع على الإيفاء بمسؤولياتهم المتمثلة في إيجاد الحلول العقلانية للمشاكل التي تعاني منها البنوك والمؤسسات المالية اليمنية ولغرض تطوير وتنظيم الآداء المصرفي اليمني بشكل عام.. وأضاف جبر: كانت إدارة الورشة إدارة ناجحة حقا واكتسب المشاركون فيها من ممثلي وموظفي القطاع المالي المصرفي اليمني معلومات توعوية قيمة حول المخاطر التي تواجهها البنوك وتنتج عادة بسبب وجود نقاط ضعف داخلية أو تهديدات خارجية تؤثر دون شك على قدرات البنوك في تحقيق أهدافها.

مبروك جبر: أوجدت الورشة الكثير من الحلول العقلانية للمشاكل التي تعاني منها البنوك والمؤسسات المالية

وفي هذا السياق تناولت ورشة العمل مفهوم إدارة المخاطر وكيفية إدارتها بحرفية عالية وحددت بوضوح الإجراءات التي يجب اتخاذها لتحقيق هدف منع عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكذلك مكافحة الجرائم المالية بكل أنواعها في ظل التحديات التي يتعرض لها النظام المالي والمصرفي والبنوك والمؤسسات المالية.

ضوابط رقابية ملائمة

مدير المخاطر في بنك اليمن والخليج، الأستاذ وجدي المعمري أوضح أن انعقاد ورشة العمل كان ضرورة بالغة الأهمية بالنظر إلى التحديات الحقيقية الماثلة أمام المؤسسات المالية والمصرفية اليمنية، لا سيما في ظل تنامي مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تعتبر أشد الأخطار تأثيرا على الاقتصاد الوطني والإقليمي والعالمي بصفة عامة والقطاع المالي والمصرفي اليمني بصفة خاصة، وذلك باعتباره أهم القنوات التي تستخدم في غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وجدي المعمري: الورشة كانت ضرورة بالغة الأهمية بالنظر إلى التحديات الماثلة أمام المؤسسات المالية والمصرفية

وقال المعمري : تناولت الورشة العديد من الموضوعات الهامة والحديثة المتعلقة ب (الجرائم المالية – تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومراحله – العقوبات الدولية - وموضوعات أخرى).

وأضاف: ما من شك في أن المعلومات والمعارف والمهارات التي اكتسبها المشاركون في الورشة سيكون لها دور كبير في تمكين ومساعدة الإدارات الرقابية (خط الدفاع الثاني) في البنوك من المشاركة الفعالة في التقييم الذاتي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في كل مراحله بشكل صحيح ودقيق مع جميع الموظفين في الفروع/الإدارات، وأيضا التحسين والتطوير في اختيار الضوابط الرقابية الملائمة، التي تضمن وتكفل للبنوك الامتثال والالتزام العالي على المستوى المحلي والدولي، والحفاظ على السمعة وتقوية العلاقات المحلية والدولية، وتحقيق الأهداف الاستراتيجية والأرباح.

واختتم المعمري حديثه قائلا : كل الثناء والعرفان لشخص المدرب القدير القاضي رشيد المنيفي الذي أثرى الورشة بالعديد من المعارف والمعلومات بأسلوبه المتميز النادر والمؤطر بالأدلة والبراهين من القوانين والتشريعات المحلية والدولية.. لافتا إلى أن مدة انعقاد الورشة لم تكن كافية لمناقشة موضوع بهذا الحجم والأهمية وهو موضوع (تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب) ولذلك لم يكن الوقت كافيا لمناقشة وممارسة الأنشطة العملية المشتركة مع موظفي جميع البنوك لتقييم المخاطر ومكافحة الجرائم المالية.

يلعب مجلس الإدارة دوراً حيوياً في إدارة المخاطر المصرفية ومتابعة التنفيذ والإشراف على استراتيجيات إدارة المخاطر في البنوك وضمان وجود ثقافة وبيئة سليمة لإدارة المخاطر، وتتحمل مجالس إدارة البنوك المسؤولية الأساسية في عملية التوجيه والإشراف والمساءلة الإدارية بكل موضوعية ونزاهة، ويعتبر مجلس الإدارة الجهة المسؤولة عن إدارة جميع مخاطر البنوك ويتحمل مسؤولية ضمان قيام البنوك بتحديد وتقييم وتخفيف هذه المخاطر بشكل مناسب لضمان استقرارها وحماية أصولها وسمعتها في القطاع المصرفي، كون دور مجلس الإدارة هو توفير القيادة الريادية للمؤسسات ضمن إطار من الضوابط الحكيمة والفعالة التي تمكن من تقييم المخاطر وإدارتها.

الدور المتنامي لمجلس الإدارة في مراقبة المخاطر

عادل الذمراني *

وفي ظل التحديات المتزايدة التي تواجهها البنوك من تغيرات تنظيمية وتقلبات اقتصادية وتطورات تكنولوجية أدت إلى ارتفاع التوقعات لتحسين الإدارة وإدارة المخاطر وتعزيز دور مجلس الإدارة في الإشراف على عملية إدارة المخاطر الذي يتضمن اتخاذ الإجراءات المناسبة لإدارة مخاطرها والتخفيف من حدتها وبما يضمن حماية واستمرارية أعمال تلك البنوك تبرز أهمية تسليط الضوء على ما يلي:

الدور الأكثر استراتيجية الذي يتعين أن يلعبه أعضاء مجلس الإدارة في مراقبة مخاطر البنوك والتعرف على مسؤولياتهم في مراقبة المخاطر، إضافة إلى الدعم المطلوب تقديمه من مجالس الإدارة في البنوك لإدارات ولجان المخاطر في الرقابة على مخاطرها والاستجابة للحاجة إلى تحسين الرقابة على المخاطر، فضلاً عن متطلبات انتقال مجالس الإدارة من تركيزها الحالي على الضوابط الداخلية إلى إطار أكثر شمولاً لإدارة المخاطر المؤسسية ودمج هذا الإطار مع مسؤوليات الرقابة الاستراتيجية من خلال وضع إطار عام لإدارة المخاطر يتماشى مع أهداف البنك والتأكد من وجود استراتيجية حالية لإدارة المخاطر تتضمن نسخة مكتوبة من:

- السياسات والإجراءات التي اتبعها البنك لمراجعة ملف المخاطر الخاص به وتجنب المخاطر التي تم تحديدها بالإضافة إلى الإجراءات التي اتخذها لمواجهة العواقب في حال وقوع الأحداث والكوارث المتوقعة.

- تأتي المرحلة التالية من مسؤولية مجلس الإدارة في ضمان تنفيذ هذه السياسات والإجراءات الجيدة بالفعل والإشراف على أنشطة إدارة المخاطر في البنك، والتأكد من تحديد المخاطر وتقييمها والتخفيف من حدتها بشكل فعال وكذلك الموازنة بين الربحية والمخاطر عند عملية اتخاذ القرار وضمان الامتثال للقوانين واللوائح التنظيمية وضمان الشفافية والافصاح عن المخاطر المحيطة.

- وفي حين أن المخاطر جزء لا يتجزأ من ممارسة الأعمال، يتعين على مجلس الإدارة التأكد من أن المخاطر التي يتم تحملها معقولة ومتوافقة مع أهداف البنك.

وتعد العلاقة بين مراقبة المخاطر واستراتيجية البنك جانباً حاسماً في حوكمة المخاطر الفعالة في البنوك، وتضمن تحديد المخاطر المحتملة وتقييمها وإدارتها بما يتماشى مع الأهداف الإستراتيجية للبنك ومعالجة التهديدات المحتملة بشكل استباقي واغتنام الفرص وبالتالي تعزيز أدائه العام وحماية قيمة حقوق المساهمين وضمان تعزيز ثقة أصحاب المصلحة في البنك.

إجراءات فعالة

يمكن لمجالس الإدارة اتخاذ إجراءات فعالة لتحسين حوكمة المخاطر والرقابة عليها من خلال :

-تحديد دور مجلس الإدارة في الإشراف على المخاطر وتعزيز ثقافة الوعي بالمخاطر وفهم وتحسين الرغبة في المخاطر، ودمج التفكير الاستراتيجي في المخاطر ضمن الاستراتيجية، ويلعب الاتصال والتواصل بين مجلس الإدارة وأعضاءه ولجانه والإدارة التنفيذية دوراً محورياً في تعزيز الرقابة الفعّالة على إدارة المخاطر.

- سلطت الأزمة المالية عام 2008 وأزمة البنوك الأمريكية العام الماضي 2023 الضوء على الحاجة إلى التركيز القوي على فعالية ممارسات مجلس الإدارة في مراقبة المخاطر وحماية مصالح المساهمين وأسهمت في تنامي دور مجلس الإدارة في إدارة المخاطر بالإضافة إلى التشريعات والتدابير التي اتخذتها الهيئات التنظيمية لتعزيز النظام المصرفي ومنع الأزمات المستقبلية وتعزيز الضوابط الداخلية، وتشمل مجالات التركيز على الحوكمة والضوابط، وتخطيط رأس المال، وإدارة مخاطر السيولة.

المسؤولية والأدوار المستقبلية

ومع المتغيرات المتسارعة على كل الجوانب تتزايد المسؤولية والأدوار المستقبلية لمجالس الإدارة في إدارة المخاطر من حيث زيادة التركيز على المخاطر الاستراتيجية والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في إدارة المخاطر وتحليل البيانات وتعزيز ثقافة إدارة المخاطر في جميع أعمال البنوك، وكذلك معرفة كيف ستؤثر الاعتبارات البيئية والاجتماعية والتغيرات المناخية على المخاطر التي تواجهها البنوك وما الذي يجب على مجالس الإدارة القيام به للتعامل مع هذه المخاطر.

وتبقى الخلاصة مجموعة من التوصيات أبرزها:

- دعم إنشاء إدارات مخاطر في البنوك منفصلة عن إدارات الالتزام وإنشاء لجان مخاطر مستقلة لدعم مجلس الإدارة في مراقبة المخاطر وتفعيل أدورها.
- توفير ودعم برامج تدريبية متخصصة لأعضاء مجالس الإدارة وكوادر إدارة المخاطر في البنوك.
- تحسين جودة التقارير المرفوعة إلى مجلس الإدارة من حيث الوضوح والإيجاز والشمول
- التركيز على المخاطر الاستراتيجية وتطوير استراتيجيات التعامل معها وتقييم فعاليتها بشكل دوري.
- مراجعة سياسات وإجراءات المخاطر التي تتبناها الإدارة بشكلٍ سنوي، بما في ذلك إجراءات الإبلاغ عن المخاطر والأحداث.

*مدير المخاطر - بنك التضامن

في عالمنا المعاصر الذي يتسم بالتعقيد المتزايد، أصبحت الأمور المالية جزءًا لا يتجزأ من حياتنا اليومية. قراراتنا المالية تؤثر بشكل مباشر على مستقبلنا المالي، سواء أكان ذلك في تخطيط التقاعد أو إدارة الديون أو الاستثمار. ومع ذلك، لا يزال الكثير من الناس يفتقرون إلى الثقافة المالية الكافية لاتخاذ قرارات مالية سليمة. في هذا المقال، سنتناول أهمية الثقافة المالية والوعي المصرفي، وكيف يمكن لنا جميعًا أن نصبح أكثر وعياً بأمورنا المالية ونحقق الاستقرار المالي المنشود.

الثقافة المالية والوعي المصرفي في اليمن .. التحديات والحلول

أ. أسامة الشوخي*

الثقافة المالية والوعي المصرفي

يعتبر مفهوم الثقافة المالية إحدى المفاهيم المعاصرة والتي ظهرت مع تزايد التعقيدات المالية في الحياة اليومية، وارتفاع مستوى الوعي بأهمية إدارة الأموال بشكل فعال لتحقيق الاستقرار المالي للأفراد والمجتمع.. وقد عرفت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية التعليم المالي Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) Financial Education: بأنه العملية التي يقوم من خلالها المستهلكون والمستثمرون الماليون بتحسين إدراكهم للمنتجات المالية والمفاهيم والمخاطر المالية وذلك من خلال المعلومات والإرشادات وتطوير المهارات والثقة ليصبحوا أكثر وعياً بالمخاطر والفرص المالية واتخاذ قرارات مدروسة ومعرفة إلى أين يذهبون للحصول على مساعدة وذلك لاتخاذ قرارات فعالة لتحسين أوضاعهم المالية...

أي أن الثقافة المالية .. هي مجموعة المعارف والمهارات التي تمكن الفرد من اتخاذ قرارات مالية سليمة طوال حياته، وتتضمن الثقافة المالية مجموعة واسعة من المفاهيم مثل: إدارة الميزانية: وضع خطة مالية وتتبع الانفاق، الادخار والاستثمار: تخصيص جزء من الدخل لزيادة الثروة، إدارة الديون: فهم أنواع الديون وكيفية التعامل معها، التخطيط للمستقبل: وضع أهداف مالية طويلة الأجل، ضمانات الحماية المالية: التأمينات المختلفة، ببساطة، فالثقافة المالية هي فهم واسع لكيفية التعامل مع المال لتحقيق أهدافك المالية.

أما الوعي المصرفي : فهو جزء أساسي من الثقافة المالية، حيث يركز بشكل خاص على فهم النظام المصرفي والمنتجات والخدمات المالية التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. يشمل الوعي المصرفي: أنواع الحسابات المصرفية: الحسابات الجارية، الحسابات التوفيرية، الحسابات الاستثمارية، المنتجات الائتمانية: القروض، البطاقات الائتمانية، الخدمات المصرفية الإلكترونية: التحويلات البنكية، الدفع الإلكتروني، الحماية المصرفية: تأمين الودائع، حقوق المستهلك، أي ان الوعي المصرفي هو فهم محدد لكيفية التعامل مع البنوك والمؤسسات المالية، فالثقافة المالية والوعي المصرفي مفهومان مرتبطان ببعضهما البعض، ولكل منهما دلالاته الخاصة، فالثقافة المالية هي الشجرة، والوعي المصرفي هو إحدى فروعها.

أهمية الثقافة المالية والوعي المصرفي

تتمثل أهمية الثقافة المالية والوعي المصرفي في كونهما يمثلان ركائز أساسية لتحقيق الاستقرار المالي للأفراد والمجتمع وعامل مهم للتنمية الاقتصادي، حيث تتمثل هذه الأهمية بـ:

- بالنسبة للأفراد: يمكنهم من: القدرة على اتخاذ قرارات مالية سليمة، زيادة مستوى معيشتهم، يمنحهم الاستقلال المالي، وتقليل الاعتماد على الاخرين، يمنحهم القدرة على التخطيط للمستقبل، يحميهم من المخاطر المالية ويعزز فيهم ثقتهم في التعامل مع المؤسسات المالية.
- أما بالنسبة للمجتمع فـ: يساهم في بناء مجتمع قوي ومتماسك، حيث يكون الأفراد أكثر قدرة على الاعتماد على أنفسهم وتقديم الدعم لبعضهم البعض، يحقق الاستقرار المالي للمجتمع ككل، ويقلل من معدلات الفقر والبطالة، كما يقلل من مستويات الجريمة والتي ترتبط اغلبها بالمشاكل المالية.

> **الثقافة المالية هي مجموعة المعارف والمهارات التي تمكن الفرد من اتخاذ قرارات مالية سليمة**

> **الوعي المصرفي جزء أساسي من الثقافة المالية، يركز بشكل خاص على فهم النظام المصرفي والمنتجات والخدمات التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية**

وهو ما ينعكس على وضع التنمية الاقتصاد الوطنية للبلاد بحيث يؤدي لزيادة الاستثمار ونمو الاقتصاد، مما يخلق فرص عمل جديدة ويزيد من الدخل القومي ككل.

مشاكل انعدام الثقافة المالية والوعي المصرفي

إن انعدام الثقافة المالية والوعي المصرفي يمثل عائقًا كبيرًا أمام تحقيق الاستقرار المالي الشخصي، ويؤدي إلى العديد من المشاكل التي تؤثر على حياة الأفراد بشكل مباشر. إليك بعض أهم هذه المشاكل:

- صعوبة اتخاذ القرارات المالية: يجد الأفراد الذين يفتقرون إلى الثقافة المالية صعوبة في اتخاذ قرارات استثمارية أو ادخارية سليمة، مما يعرضهم لخسائر مالية كبيرة.
- تراكم الديون: غالبًا ما يتراكم على الأفراد الذين لا يدركون أهمية إدارة الميزانية ديون كبيرة يصعب سدادها، مما يؤدي إلى ضائقة مالية مستمرة.
- الاستغلال من قبل المؤسسات المالية: يسهل استغلال الأفراد الذين لا يمتلكون معرفة كافية بالمنتجات والخدمات المالية، مما يؤدي إلى توقيعهم على عقود غير ملائمة أو دفع رسوم عالية.
- عدم القدرة على التخطيط للمستقبل: يجد الأفراد صعوبة في التخطيط لمستقبلهم المالي، مثل التقاعد أو تعليم الأبناء، مما يجعلهم عرضة للمخاطر المالية غير المتوقعة.
- انخفاض مستوى المعيشة: يؤدي انعدام الثقافة المالية إلى انخفاض مستوى المعيشة، حيث يضطر الأفراد إلى التنازل عن الكثير من احتياجاتهم الأساسية لتغطية نفقاتهم.
- الإجهاد النفسي: يؤدي القلق المستمر بشأن الأمور المالية إلى الإجهاد النفسي والاكتئاب.

التحديات التي تواجه الثقافة المالية والوعي المصرفي في اليمن

تواجه الثقافة المالية والوعي المصرفي في اليمن العديد من التحديات المعقدة، والتي تتأثر بشكل كبير بالوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في البلاد. إليك بعض أهم هذه التحديات:

حلول للتحديات التي تواجهها الثقافة المالية والوعي المصرفي باليمن

على مستوى الأفراد

- البحث عن مصادر موثوقة للمعلومات المالية: يجب على الأفراد التحقق من مصداقية المعلومات المالية قبل اتخاذ أي قرارات، والاعتماد على مصادر موثوقة مثل البنوك والمؤسسات المالية الحكومية.
- تطوير مهارات إدارة الأموال: يجب على الأفراد تطوير مهاراتهم في إدارة الدخل والمصروفات، وتعلم كيفية الاستثمار.
- الاستفادة من الخدمات المصرفية الرقمية والإلكترونية: على الأفراد تعلم الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية للوصول لخدمات مالية افضل واسرع وبأمان.

على المستوى المجتمعي اليمني

- تعزيز ثقافة التخطيط المالي: يجب تشجيع الأفراد على وضع ميزانيات شخصية والتخطيط لمستقبلهم المالي.
- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة: يجب توفير التمويل والتدريب اللازمين للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل حصولها على التراخيص والتصاريح.
- تشجيع الادخار والاستثمار: يجب توفير منتجات ادخار واستثمار متنوعة تناسب مختلف شرائح المجتمع، وتشجيع العادات الادخارية من خلال برامج توفير مخصصة للأطفال والشباب.
- رفع مستوى الوعي المالي من خلال الحملات التوعوية: يجب استخدام وسائل الإعلام المختلفة (التلفزيون، الراديو، وسائل التواصل الاجتماعي) لنشر الوعي المالي بطرق مبتكرة ومناسبة لجميع شرائح المجتمع.

دور المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية

- بناء الشراكات مع الحكومة والمجتمع المدني: يجب بناء شراكات قوية مع الحكومة والمجتمع المدني لضمان استدامة الجهود المبذولة لتعزيز الثقافة المالية.
- تنفيذ برامج تدريبية: يجب تصميم وتنفيذ برامج تدريبية مخصصة لمختلف الفئات المستهدفة، مثل الموظفين الحكوميين، والمعلمين، ورواد الأعمال.
- تقديم الدعم الفني والمالي: يجب على المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية تقديم الدعم الفني والمالي لتعزيز البرامج والمشاريع المتعلقة بالثقافة المالية.

على المستوى الحكومي

- وضع سياسات مالية ونقدية مناسبة: يجب أن تكون هذه السياسات مرنة وقادرة على التأقلم مع التحديات الاقتصادية المتغيرة، مع التركيز على استقرار الأسعار وتحفيز النمو الاقتصادي.
- تطوير البنية التحتية المصرفية: بالإضافة إلى البنية التحتية التقليدية، يجب التركيز على تطوير البنية التحتية الرقمية لتعزيز الخدمات المصرفية الإلكترونية والشمول المالي.
- مكافحة الفساد: يجب تطبيق إجراءات صارمة لمكافحة الفساد في القطاع المصرفي، وتعزيز الشفافية والمساءلة.
- توفير حماية للمستهلك المالي: يجب وضع قوانين ولوائح لحماية المستهلك المالي من الممارسات الاحتيالية والمضللة.
- تشجيع الاستثمار: يجب توفير بيئة جاذبة للاستثمار من خلال تبسيط الإجراءات وتقليل البيروقراطية.
- تسهيل إجراءات الحصول على القروض: يجب توفير قروض بأسعار فائدة معقولة للشباب ورواد الأعمال، وتبسيط إجراءات الحصول عليها.

توصيات أخرى

- قياس الأثر: يجب قياس أثر البرامج والمبادرات المتعلقة بالثقافة المالية لتحديد مدى فعاليتها واقتراح التعديلات اللازمة.
- استخدام التكنولوجيا: يجب الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية لتصميم تطبيقات وأدوات تعليمية تفاعلية تساعد الأفراد على تعلم المهارات المالية الأساسية.
-التركيز على الشباب: يجب توجيه جهود التوعية المالية بشكل خاص نحو الشباب، حيث أنهم يشكلون العمود الفقري للمجتمع وهم الأكثر عرضة للتأثر بالتغيرات الاقتصادية.

أخيراً... إن تعزيز الثقافة المالية في اليمن يتطلب تضافر جهود جميع الأطراف المعنية، بدءًا من الحكومة وصولًا إلى الأفراد والمؤسسات الدولية. ومن خلال تطبيق هذه الحلول والتوصيات، يمكن تحقيق تقدم ملموس في هذا المجال وتحسين الوضع المالي للمواطنين اليمنيين.

تواجه الثقافة المالية والوعي المصرفي في اليمن العديد من التحديات المعقدة، التي تتأثر بشكل كبير بالوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في البلاد

- الحرب والصراع: أدت الحرب المستمرة في اليمن إلى تدمير البنية التحتية وتدهور الخدمات الأساسية، بما في ذلك الخدمات المصرفية. كما أدى النزوح والتشريد إلى تفاقم المشكلة.
- الفقر: يعاني جزء كبير من السكان في اليمن من الفقر المدقع، مما يحد من قدرتهم على الوصول إلى الخدمات المالية والتعرف عليها.
- التقاليد والعادات المالية التقليدية والرتيبة: تعتمد الكثير من المعاملات المالية في اليمن على التقاليد والعادات، مما يجعل من الصعب تغيير هذه السلوكيات نحو الاعتماد على الخدمات المصرفية.
- الجهل والتدني في مستوى التعليم: يؤدي انخفاض مستوى التعليم إلى صعوبة فهم المفاهيم المالية المعقدة، مما يقلل من الوعي المصرفي.
- عدم الثقة في المؤسسات المالية والمصرفية: نتيجة للوضع الاقتصادي المتدهور والفساد، هناك عدم ثقة كبير في المؤسسات المالية الحكومية والخاصة.
- قلة الوعي بأهمية الادخار والاستثمار: لا يزال الوعي بأهمية الادخار والاستثمار منخفضاً لدى الكثير من الأفراد، مما يحد من نمو الاقتصاد.

من آثار هذه التحديات

- استمرار الاعتماد على النقد التقليدي في ظل انعدام السيولة النقدية في الوقت الراهن وتزايد تلف السيولة النقدية أيضا صعوبة تتبع المعاملات المالية ومكافحة الفساد وغسيل الأموال
- ضعف الشمول المالي نظراً لكون الكثير من السكان يتعذر عليهم الحصول على الخدمات المالية الأساسية، وهو مما يحد من فرصهم في التنمية الاقتصادية.
- كما أن انخفاض الوعي المالي يؤدي إلى عدم قدرة الأفراد على اتخاذ قرارات مالية صائبة، مما يزيد من حدة الفقر.

*مشرف قسم السيولة – بنك التضامن

المصـــــادر:

موقع البنك الدولي
https://www.albankaldawli.org/ar/home
موقع جميعة البنوك في الأردن
https://finapp.jo/ar
موقع البنك المركزي الأردني
https://www.cbj.gov.jo/Default/Ar
تقرير الثقافة المالية في العالم العربي: شرط أساسي لتحقيق الشمول المالي، اتحاد المصارف العربية، الأمانة العامة، إدارة البحوث والدراسات

المراجـــــع

1) البنك المركزي اليمني:
https://cby-ye.com/reserarchandstatistics
2) بوابة الشمول المالي للتنمية:
https://www.findevgateway.org/ar/country/alshmwl-almaly-fy-alymn
3) مجموعة البنك الدولي:
https://data.albbankaldawli.org/
4) مؤتمر التحول الرقمي في اليمن:
https://second.dt-ye.com/schedules
5) بنك التضامن:
https://www.tadhamonbank.com/banking

تسعى العديد من البنوك اليمنية للُّحاق بركب الحضارة العالمية والتي شملت كافة مناحي الحياة في أيامنا هذه، وأبرزها التحول الرقمي في العمل البنكي والمصرفي، حيث تعدَّدت خدماته ومنتجاته، وتقاطعت مهامه وأهدافه، وتمايزت استراتيجياته ورؤاه، للوصول إلى تحقيق هدف واحد وهو تقديم خدمات مميزة ذات جودة وتقانة عاليتيَن لعملائه، والقطاع البنكي والمصرفي في اليمن ليس عن ذلك ببعيد فقد حرص كل بنك على حدة أن يضع بصمته في هذا التحول الرقمي؛ الأمر الذي جعل التنافس محتدماً بين البنوك..

التحول الرقمي في البنوك اليمنية.. بنك اليمن والكويت أنموذجاً

للوقوف والاطلاع أكثر على تفاصيل إسهام البنوك اليمنية ودورها في صناعة التحول الرقمي كان لابد من وضع أحدها محل الدراسة، وكان الاختيار على بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار لمعرفة ذلك الدور من خلال دراسة أهدافه وخططه بل وخطواته نحو التحول الرقمي في عمله المصرفي، وما هي أبرز إنجازاته وخططه المستقبلية في هذا المجال، والمتمثلة بتقديم أفضل المنتجات والخدمات المصرفية المُصمَّمة وفقاً لأعلى المعايير العالمية؟!

التحول الرقمي في العمل المصرفي

في البداية لابد من التعريف بالتحول الرقمي في أي مؤسسةٍ كانت، حيث يُعرف بأنه استخدامٌ للتقنيات الرقمية لإعادة تشكيل نموذج عمل (Business Model) في تلك المؤسسات من أجل زيادة الكفاءة، ورفع الأداء، وتحقيق الإيرادات؛ وذلك عن طريق تجميع البيانات بشكلٍ أفضل وتحليلها بطرقٍ أكثر سرعةٍ وسهولة، وفهمٍ أجمل لرغبات العملاء والتركيز عليهم، وإحكام تخصيص الموارد، وتعزيز التحول الثقافي، والمرونة والسرعة، وزيادة القدرات، وغيرها.

كما أن الرقمنة برمتها هي عملية تحويلٍ للمعلومات والمستندات من التنسيقات التناظرية إلى الرقمية، وهي أيضاً عبارة عن دمج التقنيات الرقمية في عمليات الأعمال القائمة حالياً بصورةٍ كلية.. ومن خلال هذه التعاريف نذهب إلى أن التحول الرقمي يُمثل مكوناً أساسياً لاستراتيجية التحول الشامل في أي مؤسسةٍ كانت، سواءً أكانت حكوميةً أم مختلطةً أم خاصة، فما بالكم بمؤسسةٍ مصرفيةٍ تعمل في وسط تنافسٍ شديد وسوقٍ مصرفيةٍ مُحتدمة؟!

والإجابة على هذا السؤال يتمثل بانتهاج التحول الرقمي في أعمال تلك المؤسسة المصرفية خطوةً خطوة، ومرحلةً تتلوها أخرى، وتحديداً ونحن اليوم نعيش في أتون الثورة الصناعية الرابعة؛ التي هي بالدرجة الأولى ثورةٌ رقمية تقوم على تقنياتٍ ذكيَّة، مثل: الذَّكاء الاصطناعي (AI)، وتعلم الآلة (ML)، وشبكات إنترنت الأشياء (IoT)، والتحليلات المتقدمة وأتمتة العمليات بالروبوتات (RPA)، وسلاسل الكُتل (البلوك تشين)، وتقنيات الحوسبة السحابية.. وغيرها، والتي يجب أن يكون لأيّ بنكٍ أو مؤسسةٍ مصرفية موضع قدمٍ في عملية التحول الرقمي في جميع أعماله ونشاطاته، وكدراسة حالة، كان بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار (YKB) هو الاختيار، لنتعرف عن قرب على رؤيته وتوجهاته الاستراتيجية في مجال التحول الرقمي، ورحلته في هذا المجال؟! وغيرها من الأسئلة التي سنحاول الإجابة عليها في هذا المقال.

محمد علي ثامر *

البنك ومؤشراته الاستراتيجية (M1=85%.1.1)

لبنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار استراتيجية طموحة للتحول الرقمي تمتد حتى نهاية العام 2025، ومن خلالها فقد حدَّد هدفه بـ (1: الأول في تقنية المعلومات، و1: الأول في الانتشار الجغرافي في البلد، وتحقيق 1M مليون عميل نشط في التعامل المصرفي مع هذا البنك، ويساوي تحقيق نسبة (85%) من التقدم في مسيرة التحول الرقمي في التعامل البنكي)، وذلك عبر تبنيه لمنظومة حلولٍ رقميةٍ فعَّالةٍ ومتطورة تقوم بتزويد العملاء بالمنتجات الرقمية المُصمَّمة خصيصاً لتلبية احتياجاتهم ورغباتهم، وفي ضوء تحوُّله نحو تعزيز الشمول المالي في جميع أعماله، وفي إطار جهوده لتعزيز ريادته على الساحة المصرفية اليمنية، والتموضع في الساحة المصرفية في المنطقة العربية بل والعالمية.

وقد عمل هذا البنك خلال السنوات الماضية على تعزيز دور الخدمات المالية عن طريق الانترنت والحلول الرقمية، وهو ما أثمر عن تنمية أعماله وأنشطته، وتوسيع قاعدة عملائه، كما ساهمت تلك الحلول الرقمية في تمكين عملائه سواءً الأفراد أو المؤسسات أو الشركات من إجراء المعاملات المالية ذاتياً بفاعليةٍ وسهولةٍ في أي وقتٍ يريدون، ومن أي مكان يختارون، قبل أن يُطلق استراتيجيته الشاملة للتحول الرقمي، والتي يتطلع من خلالها إلى توسيع أنشطته الرقمية، وتزويد عملائه بباقةٍ متنوعة من الحلول والمنتجات الرقمية، وتعزيز الأنظمة المستخدمة لتحقيق هذا الهدف من خلال تبني أحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا الخدمات المالية، سعياً منه لتنمية قطاع الخدمات المصرفية الرقمية وإرساء قواعد التوسع المستقبلي في هذا المجال.

وتتضمن هذه الاستراتيجية حزمةً من المشاريع والمبادرات يتم التنفيذ لها بخطواتٍ مدروسةٍ ومختارةٍ بعنايةٍ تامة، كما أن إجراءاته التنفيذية لها يعدُّ الأكثر ديناميكية في عملية التحول الرقمي في هذا البنك، حيث يعمل على أن يكون الوجهة المفضلة لخدماتٍ مصرفيةٍ وماليةٍ رقمية تتمتع بتجربةٍ فريدة لعملائه، بل ورحلةٍ رقمية ذات اهتمامٍ شخصي بالكفاءة والابتكار المستمر، القائم على تقديم أفضل الحلول والخدمات التكنولوجية وفق أفضل الممارسات؛ وهذا الأمر يتطلب من البنك نفسه أن يعمل على أن يكون أيضاً هو الأول في البنية التحتية التكنولوجية والتي تعتبر الأساس والممكّن لعملية التحول، ويتمثل ذلك بمنصات الجيل التالي من أجهزة وتقنيات مراكز البيانات (Next Generation Infrastructure)، والحوسبة السحابية، والأتمتة الكاملة للعمليات، واستخدام واجهات البرمجة التخاطبية المفتوحة (Open APIs)، وبحيرات وحاويات البيانات، ونظام إدارة أمن المعلومات والأمن السيبراني وصولاً لحصوله على شهادة الآيزو (ISO27001:2022) في أمن تكنولوجيا المعلومات... وغيرها.

والأول أيضاً في تقديم الخدمات الرقمية عن طريق انتهاج المصرفية الرقمية (Digital Banking)، والجيل التالي من المنصات المصرفية وتقديمها كـ"خدمة" (as a Service)، والقنوات والفروع الرقمية المتكاملة كمركز الاتصال الذكي والمساعد الرقمي والفرع الرقمي التي تقدم الخدمة للعميل ذاتياً في أيِّ وقت دون الحاجة لزيارة فرع البنك.

ونجد أن عملاء البنك قد بدأوا بجني ثمار رحلة هذا البنك في التحول الرقمي فيمكنهم فتح حساب بنكي آلياً دون الحاجة لزيارة البنك، وذلك باستخدام تطبيق التسجيل الرقمي (أنا – ANA)، ويمكنهم مباشرةً استخدام تطبيق الموبايل المصرفي (بنكي لايت)، وتغذية حساباتهم بأرصدةٍ مالية عن طريق استخدام هذا التطبيق، سواءً بالتحويل من أي محفظةٍ مالية، أو من أي شبكة حوالات كـ(ياه موني) أو غيرها، ويمكنهم أيضاً فتح حساب بعملةٍ أخرى، والمصارفة عبر هذا التطبيق، أو فتح حساب (ذهب) عبر نفس التطبيق، والتداول عبر منصة (YKB Gold)، ويمكنهم سداد أية فواتير، وتنفيذ أية مدفوعات، كما يمكنهم الحصول على بطاقة ماستر كارد الافتراضية في نفس اللحظة باستخدام (YKB V)، والاستمتاع باستخدام المساعد الرقمي (سالي) للمحادثة عبر الواتساب للحصول على المعلومات المطلوبة ولتنفيذ عملياتٍ مالية أيضاً، كل ذلك وأكثر يمكن للعميل القيام به في دقائق معدودة، وبطيفٍ واسع من الخدمات الرقمية دون الحاجة لزيارة أي فرعٍ للبنك.

والأول كذلك في تطبيق التنظيم المؤسسي لتقنية المعلومات، عبر حوكمة تكنولوجيات المعلومات، واختيار المعايير والمقاييس والامتثال، والجدارات والكفاءات الرقمية، ومن الأطر التنظيمية التي يسعى البنك لتطبيقها في تقديم خدماته (ITIL, AGILE, DEVOPS, LEAN, ISO27001, ISO9001)، ومن كل ذلك سيصبح البنك في القريب العاجل هو البنك الأول في مجال التقانة على مستوى اليمن.

الذكاء الاصطناعي، والفانتك.. الجديد في اليمن

ومن خلال دراستي لجميع البنوك اليمنية، أجدُّ بأن بنك اليمن والكويت هو البنك الذي تضمَّن هيكله التنظيمي إدارةً متخصصة بالبيانات والذَّكاء الاصطناعي، وربما لا توجد مثل هكذا إدارة في بقية المصارف اليمنية، وتعتمد هذه الإدارة على استخدام البيانات الضخمة (Big Data) وتحليلاتها، واستخدام نماذج وتطبيقات الذَّكاء الاصطناعي، وتعلّم الآلة والروبوتات والمساعدات الرقمية في تحليل البيانات، وفي التفاعل مع العميل، وفي رصد التنبؤات، وفهم سلوك العملاء، وسير العمليات، واتخاذ القرارات آنياً بالاعتماد على كل ذلك بما يُحسِّن من الأداء والكفاءة في الإنتاج، ولما فيه ترسيخ الأسس التكنولوجية اللازمة لقيادة دفة التحول الرقمي بالبنك، من خلال تعزيز القدرة على ابتكار المنتجات، وإثراء تجربة العملاء بما يجعل من البنك الوجهة المفضلة لهم، وتوفير المنتجات التي تلبي احتياجاتهم، بالإضافة إلى تعزيز العمليات التشغيلية وزيادة الإنتاجية، وإدخال التحديثات والتحسينات المستمرة على البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في البنك.

(DIGITAL BANK).. خطوة على الطريق

على غرار التحول الرقمي الطموح لإمارة دبي، والقائم على تطبيق استراتيجية الحكومة الذَّكية والمدينة الذَّكية، والتي تهدف إلى رقمنة جميع الخدمات والعمليات بمختلف أنواعها؛ هاهو بنك اليمن والكويت يستلهم هذه التجربة، حيث بدأ في وقتٍ مُبكِّر بإعداد عُدَّته من حيث تطوير نموذجه التشغيلي ليواكب هذا التحول، ومن منطلق إيمانه الراسخ بأن البنوك التقليدية لن تبقى في حالٍ لم تتعاطى بإيجابيةٍ مع التحول الرقمي، ولما فيه تحقيق هدفٌ كبير ويتمثل في الخدمة الذاتية (Self Service) في هذه جميع التعاملات البنكية؛ وإن كانت القوانين والتشريعات التنظيمية المصرفية في اليمن لم تواكب هذا الأمر بعد؛ ويتطلب ذلك إجراء تعديلاتٍ على قوانين مهمة؛ أبرزها، قانون البنك المركزي اليمني رقم (14) لعام 2000، وقانون البنوك رقم (38) والصادر في عام 1998، وقانون أنظمة الدفع والعمليات المالية والمصرفية الإلكترونية رقم (40) لعام 2006، وعدم إصدار قانوناً متخصصاً بمكافحة الجرائم الإلكترونية، وغيرها من القوانين ذات الشأن.

وفي الأخير.. إن استراتيجية التحول الرقمي لدى بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار ستحظى في القريب العاجل على الدراسة والإشادة من قبل جميع عملائه بل ومن جميع الباحثين في المجال المصرفي، ليصبح أول بنكٍ رقميٍّ متكاملٍ في اليمن.

*كاتب وباحث اقتصادي

بعض استراتيجيات تطوير وتأهيل قيادات صف ثاني في المؤسسات

علي أحمد الشيخ *

من أكثر المواضيع التي تؤرق مدراء الموارد البشرية ومدراء المؤسسات بشكل عام موضوع (تسرب القيادات)، ويتفق الجميع أن أهم معالجة لهذه المشكلة هي بناء قيادات صف ثاني حيث تُعدّ عملية تطوير قيادات الصف الثاني من الركائز الأساسية لضمان استمرارية النجاح والنمو في أي مؤسسة.

ومن أبرز المنهجيات التي تساهم في تعزيز مهارات قادة الصف الثاني وتجهيزهم لمواجهة التحديات المستقبلية:

التخطيط للتعاقب (Succession Planning):
يتضمن إعداد خلفاء للمناصب القيادية الرئيسية، مما يضمن انتقالاً سلساً عند حدوث تغييرات.

تدوير الوظائف والتدريب المتبادل (Job Rotation and Cross-Training):
يعزز مرونة الموظفين من خلال تنقلهم بين أدوار متعددة واكتسابهم خبرات متنوعة.

تطوير القيادة (Leadership Development Programs):
من خلال برامج متكاملة لتحسين مهارات القيادة وتعزيز القدرات القيادية على مختلف المستويات.

التوجيه والإرشاد (Mentoring and Coaching):
يقدم دعماً فردياً من قادة ومرشدين ذوي خبرة، مما يعزز التطور المهني للأفراد.

المشاريع التجريبية (Project-Based Learning):
يتيح للموظفين تطبيق المهارات في سياقات عملية من خلال العمل على مشاريع حقيقية.

التعلم الذاتي (Self-Directed Learning):
يشجع الأفراد على تطوير مهارات جديدة عبر استخدام موارد تعليمية متعددة بشكل مستقل.

البرامج المتخصصة (Specialized Programs):
توفر تدريباً مكثفاً في مجالات محددة، مما يعزز التخصص والكفاءة التقنية.
وكل واحدة من هذه الاستراتيجيات تقدم طرقاً مبتكرة لتطوير القيادات.

* مدير إدارة الرقابة الداخلية- بنك سبأ الإسلامي

لعب التمويل الأصغر دورًا حاسمًا في تمكين الفقراء ورفدهم بأفكار أدخلتهم السوق الاقتصادية ليصبحوا منتجين من خلال توفير التمويل اللازم بمبالغ صغيرة ساعدتهم على بدء مشاريعهم الخاصة أو تحسين ظروفهم المعيشية. تأسست هذه الحركة على مبادئ أخلاقية قوية تهدف إلى تعزيز العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وما زادها قوة هو اعتماد الصيغ الإسلامية في التمويل الإسلامي في بلادنا وفي عديد من الدول الإسلامية مما أبعدها عن الفائدة المحرمة شرعا وأبعد عنها شبح استخدام النقدية المقترضة في مجالات استهلاكية كمالية تعجز عن سداد أقساطها وبالتالي ازدياد حالتها سوءاً.

هل فقدت صناعة التمويل الأصغر البوصلة الأخلاقية ؟!

تزايدت في الآونة الأخيرة مؤسسات التمويل الأصغر نتيجة لازدياد الطلب عليها وذلك من بسبب سوء الحالة الاقتصادية في بلادنا بشكل خاص وفي معظم البلدان العربية والإسلامية وتحولت إلى صناعة بمليارات الدولارات.

لكن مع هذا التطور ظهرت تساؤلات حول ما إذا كانت هذه الصناعة قد فقدت البوصلة الأخلاقية التي بدأت بها.

وهناك عدد من الممارسات التي تسببت في ظهور هذه التساؤلات منها :

تنافس مؤسسات التمويل الأصغر في الحصول على الأرباح وتحقيقها مبتعدة عن الهدف الأسمى والأساسي للتمويل الأصغر ولعل أبرز الانتقادات الرئيسية الموجهة لقطاع التمويل الأصغر اليوم هي ارتفاع أسعار الأرباح المحتسبة على العملاء في بعض الحالات، ووصولها إلى مستويات مرتفعة جدًا تُعتبر استغلالية مقارنة بأسعار الفائدة المرتبطة بالأسواق العالمية وبالذات عندما يتم تطبيقها على التمويلات ذات المبالغ الصغيرة لفترات قصيرة. وهذا يثير تساؤلات حول ما إذا كان التمويل الأصغر لا يزال يعمل من أجل مصلحة شريحة العملاء الأشد فقراً أم أنه أصبح أكثر اهتمامًا بتحقيق الأرباح لأصحاب مؤسسات التمويل الأصغر.

وتيرة التنافس الجارية في السوق ومع كثرة افتتاح مؤسسات التمويل الأصغر واعتمادها نظام (المستهدفات عدد وقيمة) لموظفي التمويلات في هذه المؤسسات وارتباطها بحوافز أوجدت مخاوف بشأن الممارسات التسويقية لهؤلاء الموظفين وعدم الشفافية في إظهار البيانات الحقيقية وتحري الدقة في الحصول على بيانات العملاء الحقيقية وعمل الدراسات اللازمة لمعرفة حجم الطلب الحقيقي للعميل ومدى مناسبته مع المشروع (في بعض مؤسسات التمويل الأصغر) واستخدام تكتيكات ضغط لإقناع العملاء بالتمويلات ومبالغها دون مراعاة ملاءمتها مع حاجته وحجم مشروعه، دون توفير معلومات كافية حول شروط التمويل أو تأثيراتها المالية طويلة الأجل و هذا يمكن أن يؤدي إلى وقوع العملاء في دوامة من الديون، مما يعكس الابتعاد عن الهدف الأصلي للتمويل الأصغر وهو تمكين الفقراء.

أمين ياسين *

الابتعاد عن التمويل لمشاريع ريادة الأعمال والأفكار الإبداعية والتركيز على التمويل الاستهلاكي والمشاريع القائمة فقط وطلب الضمانات المغطية جعل من الفئة المستهدفة غير قادرة على توفير مثل هذه المتطلبات من جهة ومن جهة أخرى عمل على عدم القدرة على السداد بسبب العودة لدائرة الحاجة مجدداً في التمويلات الاستهلاكية .

يلاحظ أن ممارسات بعض مؤسسات التمويل الأصغر (حسب الترخيص لها بذلك) اتجهت اتجاهات أخرى في البحث عن العائد المادي من خلال خدمات أخرى ليس لها علاقة بأهداف وغايات التمويل الأصغر بل أن العمليات التي تنفذها في مجال المضاربة بالعملات وإجراء التحويلات الداخلية وتنفيذ مختلف العمليات المصرفية جرياً وراء تحقيق الأرباح مستغلة أوضاع البلدان السياسية والاقتصادية وضعف مراقبة الجهات الرقابية مما حرف البوصلة في هذا المجال عن شريحة التمويل الأصغر .

ومع ذلك، يبقى الأمر المهم هو الإشارة إلى أن قطاع التمويل الأصغر لم يفقد البوصلة الأخلاقية بشكل كامل ولا يزال هناك العديد من المؤسسات الملتزمة بالمبادئ الأصلية للتمويل الأصغر والتي تعمل بجد لضمان أن خدماتها تعود بالنفع على العملاء وتساهم في تحسين حياتهم. هذه المؤسسات تركز على تقديم تمويلات بأرباح معقولة، وتركز أيضا على المشاريع الإنتاجية (وبالذات في المجال الزراعي والطاقة المستدامة) وتوفير التوجيه والدعم اللازمين للعملاء لضمان نجاح مشاريعهم، والحفاظ على مستوى عالٍ من الشفافية في جميع تعاملاتها.

وهنا تبرز أهمية التأكيد على أن الحفاظ على البوصلة الأخلاقية في قطاع التمويل الأصغر يتطلب ما يلي :

تعزيز الرقابة والتنظيم الفعالين لضمان أن المؤسسات تلتزم بالمعايير الأخلاقية والمالية. كما يجب تشجيع الابتكار في تقديم منتجات وخدمات التمويل الأصغر بطرق تكون أكثر استدامة وعدالة للعملاء.

نشر الوعي الأخلاقي والديني لمالكي هذه المؤسسات ولمنتسبيها من إداريين وموظفين بأهمية الرسالة التي يؤدونها في التخفيف من الفقر ..

في الختـــام:

تبقى الخلاصة هي بينما تواجه صناعة التمويل الأصغر تحديات أخلاقية، فإن من المهم عدم فقدان الأمل في الدور الإيجابي الذي يمكن أن يلعبه هذا القطاع في مكافحة الفقر وتعزيز العدالة الاجتماعية. من خلال الالتزام بالمبادئ الإسلامية والأخلاقية، وتعزيز الرقابة والتنظيم، وتشجيع التوعية والتعليم المالي، ويمكن للتمويل الأصغر أن يستعيد بوصلته الأخلاقية ويستمر في تحقيق تأثير إيجابي حقيقي في حياة المحتاجين إليه وهم بالملايين.

*رئيس قسم تدقيق الشركات التابعة- بنك التضامن

قطاع التمويل الأصغر لم يفقد البوصلة الأخلاقية بشكل كامل ولا يزال هناك العديد من المؤسسات الملتزمة بالمبادئ الأصلية للتمويل الأصغر والتي تعمل بجد لضمان أن خدماتها تعود بالنفع على العملاء وتساهم في تحسين حياتهم

منصة تبادل معلومات التهديدات السيبرانية والاستجابة للحوادث (CTIRISP) تمثل جزءًا أساسيًا من البنية التحتية للأمن السيبراني في المؤسسات والهيئات الحكومية و البنوك و الشركات الكبيرة، تهدف المنصة إلى توفير إطار عمل متكامل يسهل التعاون في مجال مكافحة التهديدات السيبرانية، والاستجابة لها بشكل متكامل ومنظم ونورد بعض النقاط الهامة لدور وعمل المنصة..

منصة تبادل معلومات التهديدات السيبرانية والاستجابة للحوادث (CTIRISP)

م/ أسامة المطري *

1. تبادل المعلومات عن التهديدات السيبرانية وأنواع المعلومات المتبادلة: المعلومات المتبادلة يمكن أن تشمل بيانات عن الثغرات الأمنية المكتشفة حديثًا، التكتيكات والتقنيات المستخدمة من قبل المهاجمين، بيانات البرمجيات الخبيثة، وتفاصيل عن الهجمات التي تم التصدي لها، هذه المعلومات عادة ما تكون منظمة في شكل مؤشرات التهديدات (Indicators of Compromise - IOCs) مثل عناوين IP الضارة أو توقيعات الملفات وغيرها من المعلومات المخصصة.

2. مصادر المعلومات: المنصة تعتمد على مصادر مختلفة لتجميع المعلومات مثل فرق الاستجابة للحوادث (CERTs و CSIRTs)، مقدمي خدمات الأمن السيبراني، الحكومات، الشبكات التجارية (، و مراكز عمليات الامن السيبراني (SOC) وكافة الجهات المكن تضررها من الهجمات السبراينة.

3. الاستجابة للحوادث وتنسيق الاستجابة: توفر المنصة إطارًا لتنسيق الاستجابة بين مختلف الفرق والوحدات المسؤولة عن أمن المعلومات في المؤسسة أو بين المؤسسات المختلفة حيث تشمل عمليات الاستجابة تحليل الحادث، احتوائه، القضاء عليه، واستعادة الأنظمة المتأثرة.

4. الأدوات المستخدمة: من الأدوات الشائعة التي تتكامل مع المنصة هي أنظمة كشف التسلل (IDS) وأنظمة منع التسلل (IPS)، وأدوات مكافحة البرمجيات الخبيثة، وجدران الحماية (Firewalls) و برمجيات تسجيل الأحداث (SIEM) وبرمجيات تجميع البيانات (SOAR) و غيرها من الأدوات والبرمجيات التي تتيح المنصة لها أن تعمل معًا بطريقة متزامنة للتصدي للهجمات.

5. التعاون متعدد الجهات والتحالفات والشراكات: تعتمد المنصة على شراكات بين القطاعات المختلفة سواء كانت حكومية أو خاصة، وكذلك على المستوى الدولي و عادةً ما تكون هناك بروتوكولات موقعة لتبادل المعلومات، حيث يتعين على الأطراف المشتركة الالتزام بسياسات السرية وحقوق الخصوصية.

6. الاستجابة للأزمات: في حالة حدوث هجوم كبير أو كارثة سيبرانية، يمكن أن توفر المنصة بيئة فورية لمشاركة المعلومات بين المؤسسات المعنية، مما يعزز من كفاءة الاستجابة السريعة والفعالة.

7. تحليل البيانات والذكاء السيبراني: استخبارات التهديدات السيبرانية (Cyber Threat Intelligence -CTI) : تعتمد المنصة على تقنيات التحليل المتقدم مثل تعلم الآلة والذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات السيبرانية واستخراج الأنماط المشبوهة، هذا التحليل يمكن أن يُستخدم للتنبؤ بالهجمات المستقبلية أو لتحسين أداء أدوات الدفاع.

8. التغذية الراجعة: البيانات المستخلصة من الحوادث السابقة تُستخدم لتحديث أنظمة الدفاع ومنصات الأمان بشكل دوري وهذا يتيح للمؤسسات أن تتعلم من الهجمات السابقة وتحسن من استجابتها للتهديدات الجديدة.

9. . الأتمتة في الاستجابة والاحتواء و الاستجابة التلقائية: تعتمد العديد من المنصات على الأتمتة لتسريع عمليات الاستجابة، مثل عزل الأنظمة المصابة بشكل فوري أو منع حركة البيانات المشتبه فيها بناءً على مؤشرات التهديدات التي تم التعرف عليها.

10. تقارير تلقائية: تولد المنصة تقارير دورية عن الحوادث وتبادل المعلومات، مما يتيح للقادة الأمنيين الاطلاع على الوضع الراهن وتقييم مستوى الأمان بشكل مستمر.

11. التقيد والامتثال للقوانين والمعايير الدولية: تلعب المنصة دورًا مهمًا في التأكد من أن العمليات الأمنية تتماشى مع المعايير الدولية والتشريعات المحلية مثل اللوائح العامة لحماية البيانات (GDPR) في الاتحاد الأوروبي، وقوانين حماية المعلومات الشخصية في مختلف الدول .

12. التوثيق: توفر المنصة آلية لتوثيق جميع الحوادث والإجراءات التي تمت في إطار الاستجابة، مما يسهل عمليات التدقيق والمراجعة بعد الحادث.

فوائد المنصة لكافة المؤسسات

-1 تحسين سرعة الاستجابة: يساعد التعاون والمشاركة الفورية للمعلومات في تحسين سرعة الاستجابة للهجمات، وتقليل الضرر المحتمل.

-2 تخفيف التكاليف: من خلال اكتشاف الهجمات المبكر والتصدي لها في مراحلها الأولى، يمكن للمؤسسات توفير تكاليف كبيرة كانت ستتكبدها في حالة حدوث ضرر واسع النطاق.

-3 تقليل الثغرات الأمنية: من خلال مشاركة المعلومات والتعلم من تجارب الآخرين، يمكن للمؤسسات تحسين دفاعاتها وتقليل احتمالية اختراقها.

-4 بشكل عام، منصة CTIRISP تعتبر أداة حيوية لحماية الأنظمة الإلكترونية والشبكات من التهديدات المتزايدة، وهي عنصر أساسي في أي استراتيجية متقدمة للأمن السيبراني.

* رئيس قسم تدقيق تكنولوجيا وأمن المعلومات - بنك اليمن والكويت

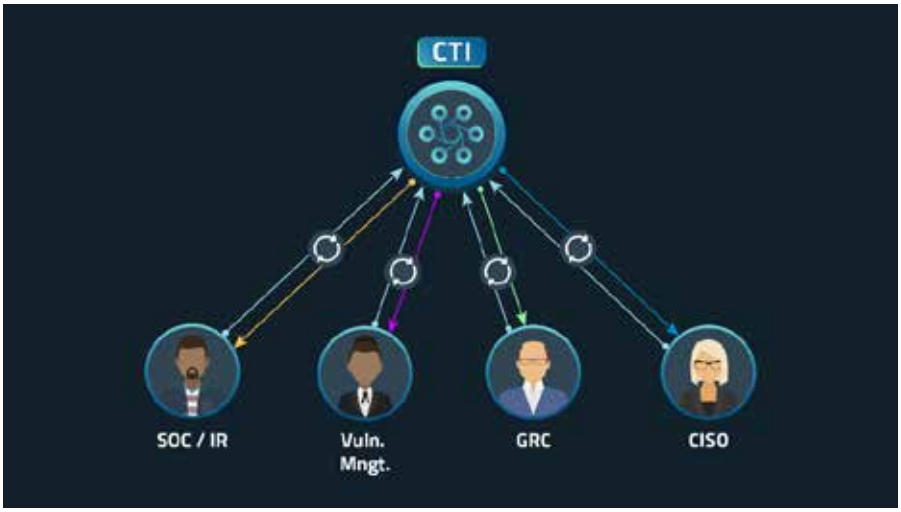

أصبحت التكنولوجيا المالية في السنوات الأخيرة، محركًا رئيسيًا لتطوير الخدمات المصرفية وتعزيز الشمول المالي، مما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتُعد اليمن واحدة من الدول التي تواجه تحديات كبيرة في هذا المجال، إذ تشير الدراسات إلى أن نسبة من لديهم حسابات بنكية لا تتجاوز 10% حتى نهاية 2019، وفقًا لمعهد الدراسات المصرفية التابع للبنك المركزي اليمني.. وقد تضاءلت هذه النسبة بسبب الوضع السياسي والاقتصادي المتأزم.

لماذا تُعد التكنولوجيا المالية اليوم اللاعب الأبرز لتعزيز الشمول المالي في اليمن؟

أ. عبدالباسط الشريف *

فهم إطار عمل التكنولوجيا المالية في اليمن

فهم إطار عمل التكنولوجيا المالية في اليمن اليوم يتطلب النظر في التحديات المتعددة التي تعيق نشر وتعزيز الشمول المالي في البلاد.

هذه التحديات تتوزع على عدة مستويات، تشمل الحكومة، القطاع المصرفي، المجتمع، والبنية التحتية.

فيما يتعلق بالتحديات الحكومية، يظهر غياب استراتيجية وطنية واضحة للشمول المالي.

هذه الاستراتيجية ينبغي أن تحدد الأهداف والرؤى وتنظم العلاقات بين مختلف الأطراف المعنية، مثل الجهات التنظيمية، مقدمي الخدمات، الجمهور، وغيرهم من أصحاب المصلحة، إضافة إلى ذلك، تعاني اليمن من ضعف في البيئة التنظيمية التي من المفترض أن تدعم عملية المنافسة وحماية المستهلك.

كما أن عدم وجود مقسم وطني للخدمات المالية، وكذلك غياب أنظمة المقاصة الآنية الخاصة بالبنوك المركزية، يمثل عائقًا كبيرًا أمام تطوير النظام المالي.

أما بالنسبة للقطاع المصرفي، فإنه يواجه عدة تحديات، أبرزها ضعف القطاع بشكل عام، وعدم التركيز بشكل كافٍ على قطاع الأفراد.

يميل هذا القطاع إلى الاكتفاء بتقديم الخدمات التقليدية، وغالبًا ما يتم تقديم هذه الخدمات بشكل تقليدي دون تقديم أي خدمات مالية جديدة أو مبتكرة.

من بين المشاكل الأخرى التي تواجه القطاع ارتفاع تكلفة الخدمات المالية، وصعوبة الحصول عليها، بالإضافة إلى تركيز البنوك على تقديم خدماتها في المدن فقط، مما يترك المناطق الريفية، التي تضم النسبة الأكبر من السكان، خارج نطاق الخدمة.

تتعلق التحديات المجتمعية بثقافة المجتمع التي تميل إلى التعامل النقدي في المقام الأول، إلى جانب وجود اعتبارات دينية تتعلق بالنظام المصرفي التجاري.. كما أن مستويات الأمية العالية بشكل عام وضعف الثقافة المالية بشكل خاص تعيق نشر الشمول المالي. يُضاف إلى ذلك الاعتبارات الاجتماعية المحافظة التي تؤثر بشكل خاص على النساء وخصوصيتهن.

أخيرًا، تأتي التحديات المتعلقة بالبنية التحتية، حيث يعاني اليمن من ضعف في شبكة الاتصالات وخدمات الإنترنت، خاصة في المناطق النائية.

كما أن البنية التحتية الخاصة بالبنوك مثل شبكات الصرافات الآلية ونقاط البيع تعاني من ضعف واضح، مما يحد من قدرة النظام المالي على الوصول إلى جميع المواطنين بشكل فعال.

الحلول التي يُمكن للتكنولوجيا المالية إيجادها

تُقدم التكنولوجيا المالية حلولًا مبتكرة لمواجهة التحديات المذكورة أعلاه، وتعزيز الشمول المالي من خلال توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية لجميع المناطق بما فيها المناطق البعيدة والنائية عبر سهولة الوصول للخدمة دون الحاجة للحضور الفعلي لمقرات المؤسسات المالية، إضافة إلى مساهمتها في تقليل تكاليف هذه الخدمات وجعلها في متناول الجميع.

لقد ساهمت التكنولوجيا المالية في تعزيز الحلول المالية عبر تقديم خدمات مالية جديدة ومبتكرة سواء في جانب المدفوعات أو القروض وكذا التأمين وغيرها من الخدمات، الأمر الذي ساهم في زيادة نسبة الشمول المالي بشكل كبير جداً.

كما ساعدت التكنولوجيا المالية في تعزيز الجانب التشريعي للخدمات المالية وكذلك تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال سهولة توفير المعلومات المالية؛ الذي بدوره أعاد الثقة إلى القطاع المالي الرسمي.

نجاح تجربة «جوالي»

في منتصف عام 2022، أطلقت شركة «وي كاش» لخدمات وأنظمة الدفع الإلكتروني محفظة «جوالي» كخدمة دفع إلكتروني، حاملةً معها رؤية طموحة لتقديم حلول مالية مبتكرة تلبي احتياجات مختلف فئات المجتمع اليمني بتطوير نموذج عمل جديد مختلف عن بقية المحافظ الإلكترونية الأخرى عبر الربط مع شبكات الحوالات الرئيسية من خلال توفير خدمة إرسال واستقبال حوالات الشبكات المحلية والتي تعتبر اللاعب الرئيسي في السوق في جانب الحوالات، الأمر الذي ساعد في تشجيع شريحة كبيرة من عملاء هذه الشبكات للاشتراك في خدمة جوالي كونها بيئة آمنة لإرسال واستقبال الحوالات عبر تطبيق يخضع لأعلى معايير الأمان وبديلا مناسبا لهم عن الطرق المستخدمة عبر رسائل الوتس اب وبعض تطبيقات التواصل الاجتماعي. بالإضافة إلى الاستفادة من الخدمات المتعددة التي تقدمها محفظة جوالي.

ورغم التحديات الكبيرة التي واجهتها، مثل قلة الوعي بالخدمات المالية الإلكترونية، وازدحام السوق بالمحافظ المنافسة، ومنافسة تطبيقات البنوك والمصارف التقليدية، وضعف البنية التحتية، وتدني مستوى الثقة لدى العملاء، إلا أن «جوالي» تمكنت من تحويل هذه التحديات إلى فرص نجاح؛ حيث كانت محفظة جوالي هي المحفظة الأولى التي تقدم خدمة الاشتراك في المحفظة عن بعد، وأول محفظة تقدم خدمات العملاء عبر الخط المجاني 24 ساعة في اليوم في جميع أيام الأسبوع، وأول محفظة تقدم خطا مجانيا مخصصا للمرأة لتعزيز خصوصية المرأة في المجتمع اليمني المحافظ، كما أنها المحفظة الأولى في تقديم خدمات إرسال واستلام حوالات الشبكات المحلية عبر تطبيق جوالي.

استثمرت «وي كاش» في بناء بنية تحتية قوية تعتمد على أحدث التقنيات، مع التركيز على توفير تجربة مستخدم متميزة. كما عملت على إقامة شراكات استراتيجية مع مختلف المؤسسات المالية وغيرها من الأنشطة التجارية، مما ساهم في توسيع نطاق خدماتها وزيادة موثوقيتها لدى العملاء؛ حيث قامت الشركة بالتوقيع مع أغلب البنوك العاملة في اليمن ومؤسسات التمويل الأصغر لتقديم خدمة جوالي كوكيل رئيسي للخدمة بالإضافة للانظمام إلى عضوية شبكة اليمن للتمويل الأصغر.. وكذا الربط مع معظم التطبيقات الخدمية ومواقع التجارة الإلكترونية المحلية والمؤسسات الخيرية عبر توفير تجربة دفع سهلة وآمنة لطرفي العملية.

كما ان جوالي أول محفظة قامت بالربط

مع المقسم الوطني والذي يتيح للعملاء إمكانية التحويل بين حساباتهم البنكية وإلى المحافظ الأخرى.

وخلال أقل من عامين، تجاوز عدد مشتركي محفظة «جوالي» حاجز المليون مستخدم، لتصبح بذلك المحفظة الإلكترونية الأولى التي تصل إلى هذا الإنجاز في فترة قياسية كما أنها تعتبر المحفظة الأولى التي قدمت خدمات التحويل اللحظي عبر أكبر ثلاث شبكات تحويل في اليمن وإضافة باقي شبكات التحويل العاملة في اليمن.. كما وسعت المحفظة شبكة وكلائها لتشمل أكثر من 3,000 وكيل، وأكثر من 18000 نقطة بيع مما سهل وصول خدماتها إلى مختلف المناطق والشرائح الاجتماعية.

وقدمت «جوالي» خدمات مالية مبتكرة تلبي الاحتياجات المتزايدة للمستخدمين، معززة بتكنولوجيا متقدمة وسهلة الاستخدام، وتمكنت «جوالي» من جذب أكثر من مليون مشترك في أقل من عامين.

لم يقتصر تأثير «جوالي» على الجانب المالي فقط، بل امتد ليشمل نشر الوعي الرقمي وتعزيز الثقافة المالية في المجتمع اليمني. من خلال تبني برامج توعوية وجهود في التثقيف المالي، وعقد شراكات مع قطاع التعليم والجامعات، ورعاية عدد من الفعاليات مثل المعارض والمؤتمرات والاحتفالات الطلابية.

ساهمت «جوالي» في تحسين فهم الناس لأهمية الخدمات المالية الإلكترونية وزيادة الثقة فيها وهذه الجهود حفزت على استخدام الخدمات المالية الإلكترونية بشكل أوسع، مما كان له أثر إيجابي على تطوير القطاع المصرفي اليمني ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة في البلاد.

ونتيجة للتركيبة المحافظة للمجتمع اليمني، تعزف الكثير من النساء عن الدخول في أي خدمات مالية تطلب منها معلوماتها الشخصية وصورتها الشخصية، ولذلك فقد سعت جوالي لتمكين المرأة من الحصول على الخدمات المالية المختلفة وبخصوصية عالية وقامت بالعمل على توفير هذه الخصوصية عبر كادر نسائي متخصص ابتداء من فرق التسجيل الميداني الى الخط المجاني المخصص لخدمة العميلات (الجوهرة) وانتهاء بفرق العمل الداخلية في الشركة من وحدة امتثال ومالية وعمليات وغيرها.

تسعى «جوالي» إلى الاستمرار في تطوير خدماتها وتوسيع قاعدة مستخدميها، مع التركيز على تلبية احتياجات السوق المحلية وتعزيز الشمول المالي من خلال توفير حلول مالية مبتكرة وسهلة الوصول إلى مختلف فئات المجتمع، ومن خلال هذه الجهود التي ترتكز على العميل بالدرجة الأولى تأمل «جوالي» أن تساهم بشكل أكبر في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة لأن المحور الذي تدور حوله هو العميل.

*المدير التنفيذي لشركة «WeCash»

في ظل الأوضاع الاقتصادية والسياسية المضطربة التي تشهدها اليمن في السنوات الأخيرة، واجهت البنوك والمؤسسات المالية في البلاد تحديات كبيرة في المحافظة على استمرارية أعمالها وخدماتها. فقد أدت الحرب والأزمات المتتالية إلى انقطاع الخدمات المصرفية في العديد من المناطق، وتراجع ثقة المتعاملين بالقطاع المالي، ومع ذلك، فقد تمكنت بعض البنوك اليمنية من الصمود في وجه هذه التحديات وحافظت على قدرتها التنافسية من خلال الاستراتيجيات التسويقية والتشغيلية التي اتبعتها هذه البنوك للتكيف مع الظروف الصعبة، والحفاظ على ثقة المتعاملين وتعزيز قدرتها على المنافسة.

التحديات التسويقية واستراتيجيات البنوك اليمنية لتجاوزها

عبدالحكيم محمد الفقيه *

التحديات التسويقية

منذ اندلاع الأزمة السياسية في اليمن اضطرت العديد من البنوك إلى الحد من عملياتها المصرفية والاستثمارية مما أثر بشكل كبير على قدرتها على خدمة عملاءها.

كما أن انخفاض السيولة وارتفاع المخاطر وتراجع التدفقات النقدية وانخفاض حجم الودائع، إضافة إلى ارتفاع نسبة التعثر في السداد، أدى إلى ضغوط كبيرة على السيولة المالية للبنوك. -وكذلك تذبذب أسعار صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية، أثر على قدرة البنوك بشكل عام وعلى إدارة تسعير خدماتها بشكل خاص.

وقبل كل ما سبق فقدان الثقة في النظام المصرفي وتزايد عدم الانضباط الائتماني لدى العملاء، أثر سلبًا على قدرة البنوك على إدارة محافظ قروضها بشكل فعال.

الاستراتيجيات التسويقية

على الرغم من هذه التحديات الشديدة، تمكنت بعض البنوك اليمنية من إيجاد طرق مبتكرة للتكيف والمحافظة على أعمالها. ومن أبرز الاستراتيجيات التسويقية التي اتبعتها:

2) التركيز على الخدمات الرقمية: حيث سرعت البنوك من تطوير خدماتها المصرفية الإلكترونية، عبر الهاتف المحمول والإنترنت، للتغلب على صعوبات الوصول الجغرافي وتقديم الخدمات بشكل مستمر للعملاء.

2) استراتيجية تسويق موجهة للقطاعات النشطة كالأدوية والمواد الغذائية: وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز الأمن الغذائي والدوائي من خلال دعم وتمويل مصانع الأدوية والمواد الغذائية. ويشمل ذلك توفير تمويل مخصص، لدعم الابتكار والإنتاج المحلي، وتيسير الحوالات وفتح الاعتمادات. كما تهدف هذه الإجراءات إلى زيادة إنتاجية الشركات المحلية وتحسين قدرتها التنافسية في الأسواق مما يعزز الاقتصاد الوطني ويدعم استقرار القطاعات الحيوية في البلد.

3) التسويق المجتمعي : شاركت البنوك في مبادرات دعم المجتمع المحلي وبرامج المسؤولية الاجتماعية، لتعزيز صورتها كشريك موثوق ومساهم في استقرار المجتمع.

4) البحث عن فرص جديدة: استغلت البنوك بعض الفرص الناشئة عن التغييرات في الأوضاع، مثل التمويل الصغير والخدمات المالية للقطاعات الاقتصادية التي شهدت نموًا نسبيًا.

دروس مهمة

تبرز تجربة البنوك اليمنية في مواجهة الأزمات عددًا من الدروس المهمة، أهمها التحول الرقمي وتطوير القنوات البديلة للخدمات المصرفية بالإضافة إلى ضرورة تعزيز الثقة والتواصل مع المجتمع كجزء من استراتيجية الاستدامة وتبرز أهمية تنويع مصادر الإيرادات والبحث عن فرص جديدة في ظل الأوضاع المتغيرة لتعزيز كفاءة إدارة السيولة لمواجهة التقلبات الاقتصادية والسياسية.

وفي الأخير:

إنّ اتباع استراتيجيات تسويقية فعّالة مُصمّمة خصيصًا للتعامل مع احتياجات العملاء وتحديات زمن الأزمات والحروب، يُمكن أن يُساعد البنوك والمؤسسات المالية على الحفاظ على عملائها الحاليين وجذب عملاء جدد، وتحقيق النمو المستدام على المدى الطويل.

*إدارة التسويق- بنك سبأ الإسلامي

الصيرفة الإسلامية في العصر الحديث .. التحديات وأسباب النجاح والنتائج

وسام الحكيمي*

تعتبر الصيرفة الإسلامية من الأنظمة المالية التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات الإسلامية ويتميز هذا النوع من الصيرفة بأنه يستند إلى مفاهيم ومبادئ الشريعة الإسلامية، مما يجعلها تتمتع بالشفافية والمساءلة، وتعد الصيرفة الإسلامية أيضًا جزءًا من التطورات الاقتصادية العالمية، حيث تواكب التحديات التكنولوجية والتقنية وسنحاول الحديث في هذا المقال عن أسباب نجاح الصيرفة الإسلامية في العصر الحديث والتحديات التي تواجهها، إضافة إلى النتائج والتأثير الاقتصادي الذي تحققه.

تعريف الصيرفة الإسلامية

تُعرف الصيرفة الإسلامية على أنها نظام مالي يستند إلى مبادئ شرعية مشتركة في الإسلام وتختلف الصيرفة الإسلامية عن الصيرفة التقليدية في العديد من الجوانب، حيث يتم تجنب الفوائد والأسهم المحرمة شرعًا، ويتم التركيز على توجيه الأموال لتمويل الأنشطة الاقتصادية الصالحة والمستدامة، وتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية.

تطور الصيرفة الإسلامية

شهدت الصيرفة الإسلامية تطورًا ملحوظًا على مر الزمن وركزت الصيرفة الإسلامية في مرحلة نشأتها الأولى على تقديم الخدمات المصرفية وفقًا للأحكام والمبادئ الشرعية الإسلامية. ومع مرور الوقت، بدأت تتبنى نماذج أعمال مبتكرة مثل المشاركة في الأرباح والخسائر وتوفير الخدمات المالية الإسلامية في مجالات مختلفة مثل التمويل العقاري والتأمين ومراكز الاستثمار بهدف تلبية احتياجات المجتمعات المسلمة وتحقيق التنمية المستدامة بطرق مالية شرعية وبدأ ظهور المؤسسات المصرفية التي تعتمد نظام المصارفة الإسلامية بشكل رسمي في السبعينيات من القرن الماضي حيث تم تأسيس أول بنك إسلامي في مصر، ومنذ ذلك الحين، شهدت الصيرفة الإسلامية تطورًا كبيرًا وتوسعًا على مستوى العالم، حيث أنشئت مئات المؤسسات المصرفية الإسلامية وأصبحت متاحة في العديد من الدول.

المفاهيم والمبادئ الأساسية للصيرفة الإسلامية

تستند الصيرفة الإسلامية على مجموعة من المفاهيم والمبادئ الأساسية التي تحدد طبيعة عملها ويعتبر مفهوم العدل والتوازن أهم مفهوم في المعاملات المالية، حيث يتم تجنب الغش والاحتكار والمضاربة غير المشروعة، كما تركز الصيرفة الإسلامية على المشروعية الشرعية للمعاملات والتزامها بالقواعد الشرعية التي تحظر الربا والمصارفة بالفائدة وتهدف هذه المبادئ إلى تحقيق العدالة والتوازن في النظام المالي بما يتماشى مع تعاليم الإسلام.

عوامل نجاح الصيرفة الإسلامية

يرجع نجاح الصيرفة الإسلامية إلى عدة عوامل رئيسية أهمها : أولاً: الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، حيث تحظر الربا والمصارفة بالفائدة وتشجع على التعاون وتوجيه الأموال إلى القطاعات الإنتاجية. ثانياً: الشفافية والمساءلة في عمليات الصيرفة الإسلامية، مما يؤدي إلى بناء الثقة بين العملاء والمؤسسات المالية ويتميز النظام الإسلامي أيضًا بالمرونة والتكيف مع التحديات الاقتصادية العالمية، وذلك بتطوير منتجات وخدمات جديدة تلبي احتياجات العملاء وتواكب التطورات الاقتصادية، إضافة إلى مواجهة التحديات التقنية والتكنولوجية واستخدام التقنيات المالية الحديثة لتحسين الخدمات المصرفية الإسلامية. ثالثا : الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، والذي يعد أحد العوامل الرئيسية لنجاح الصيرفة الإسلامية في العصر الحديث. حيث تحظر الشريعة الإسلامية الربا والمصارفة بالفائدة وتشجع على التعاون وتوجيه الأموال إلى القطاعات الإنتاجية. يركز النظام المصرفي الإسلامي على توفير منتجات وخدمات مالية تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، مما يجذب العملاء المتعاطفين مع هذه القيم والمقتنعين بأهمية تطبيقها في الحياة المالية.

رابعا : الشفافية والمساءلة في عمليات الصيرفة الإسلامية، حيث تعد الشفافية والمساءلة من العوامل الأساسية التي تسهم في نجاح الصيرفة الإسلامية في العصر الحديث. فالشفافية في الصيرفة الإسلامية تعنى بالكشف عن جميع التفاصيل والمعلومات المتعلقة بالعمليات المالية، بغية تكون الصفقات شفافة وواضحة للعملاء والجهات الرقابية، أما المساءلة في الصيرفة الإسلامية، فتعنى بتحمل المؤسسات المصرفية المسؤولية تجاه العملاء والجهات الرقابية والمجتمع بشكل عام. من خلال تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة، يمكن للمصارف الإسلامية بناء ثقة قوية مع العملاء، مما يعزز نجاحها في العصر الحديث.

التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية

تواجه الصيرفة الإسلامية تحديات متعددة في العصر الحديث وتشمل أبرز هذه التحديات التوافق مع التطورات الاقتصادية العالمية، حيث يجب على المصارف الإسلامية أن تكون قادرة على الاستجابة للتغيرات في السوق المالية العالمية وتلبية احتياجات العملاء. كما تواجه التحديات التقنية والتكنولوجية، حيث يجب على المصارف الإسلامية التكيف مع التقنيات الحديثة وتطوير منصات مصرفية الكترونية تلبي احتياجات العملاء بطريقة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

النتائج والتأثير الاقتصادي للصيرفة الإسلامية

تعتبر الصيرفة الإسلامية أسلوبًا ماليًا بديلاً يتمتع بفوائد اقتصادية واجتماعية كبيرة. فمن خلال ممارساتها المبنية على مبادئ الشريعة الإسلامية، تساهم الصيرفة الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز العدالة الاقتصادية.

وتشير العديد من الدراسات إلى أن الصيرفة الإسلامية لها تأثير إيجابي على المجتمعات بشكل عام. فعلى سبيل المثال، تساعد الصيرفة الإسلامية في تعزيز المشاركة المجتمعية من خلال توفير فرص عمل ودعم مشاريع المشاركة والاستثمار الاجتماعي. كما تسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية للفرد والمجتمع، من خلال توفير خدمات مالية بشكل متاح ومنصف.

ومن الناحية الاقتصادية، تساهم الصيرفة الإسلامية في تعزيز الاستدامة المالية وتقديم حلول أكثر عدالة وتوازنًا للمجتمعات. حيث يتم توجيه رأس المال نحو الأنشطة الاقتصادية الصالحة والمشاريع ذات الأثر الاجتماعي الإيجابي. وفي ظل التزامها بالشفافية والمساءلة، تتمتع الصيرفة الإسلامية بمستوى أعلى من الثقة والاستقرار المالي.

إضافة إلى ذلك، تعكس الصيرفة الإسلامية تأثيرها على النظام المالي العالمي من خلال تعزيز أخلاقيات العمل والمسؤولية المالية. حيث يتم تفعيل المفاهيم الإسلامية للعدل والتضامن والاستدامة في نشاطات الصيرفة، مما يعزز النظام المالي العالمي بشكل عام ويساهم في إحداث التغيير الإيجابي في المجتمعات.

باختصار، يمكن القول إن الصيرفة الإسلامية تحقق نتائج إيجابية على المستوى الاقتصادي، حيث تعزز التنمية المستدامة وتعزز التوازن والعدالة في النظام المالي. كما تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزز الاستدامة المالية للفرد والمجتمع بشكل عام.

* أخصائي مطابقات وتسويات
بنك القاسمي للتمويل الأصغر الإسلامي

CAC BANK
بنك التسليف التعاوني والزراعي
Cooperative & Agricultural Credit Bank

يمكنك إضافة أي حوالة
من السريع للحوالات

إلـــى

حســـابك فـــي
محفظة موبايل موني

المحافظ الإلكترونية
الأخـــرى

Information Security Management ISO 27001 Certified

8003033
778003033
cacbank.com.ye

الخليج الآن
GULF NOW
Money Transfer

بنك اليمن والخليج
Yemen Gulf Bank
YGB

استلم حوالة الخليج الآن

عبر وكلائنا المعتمدين

عبر أكثر من 2500 نقطة منتشرة في أنحاء اليمن

www.yg-bank.com

الرقم المجاني
8000414

YGBYEM

بنك اليمن الدولي

INTERNATIONAL BANK OF YEMEN

هدفنا واحد

حسابات التوفير والودائع

الدولي موني

البطائق المصرفية

الكول سنتر

الصراف الآلي ونقاط البيع

القروض والتسهيلات

ويسترن يونيون

Western Union

الدولي إكسبرس

ALDAWLI EXPRESS

الإنترنت المصرفي

الحوالات والإعتمادات

IBYYESAXXX

www.ibyemen.com

iby_bank

Call Center
8006000